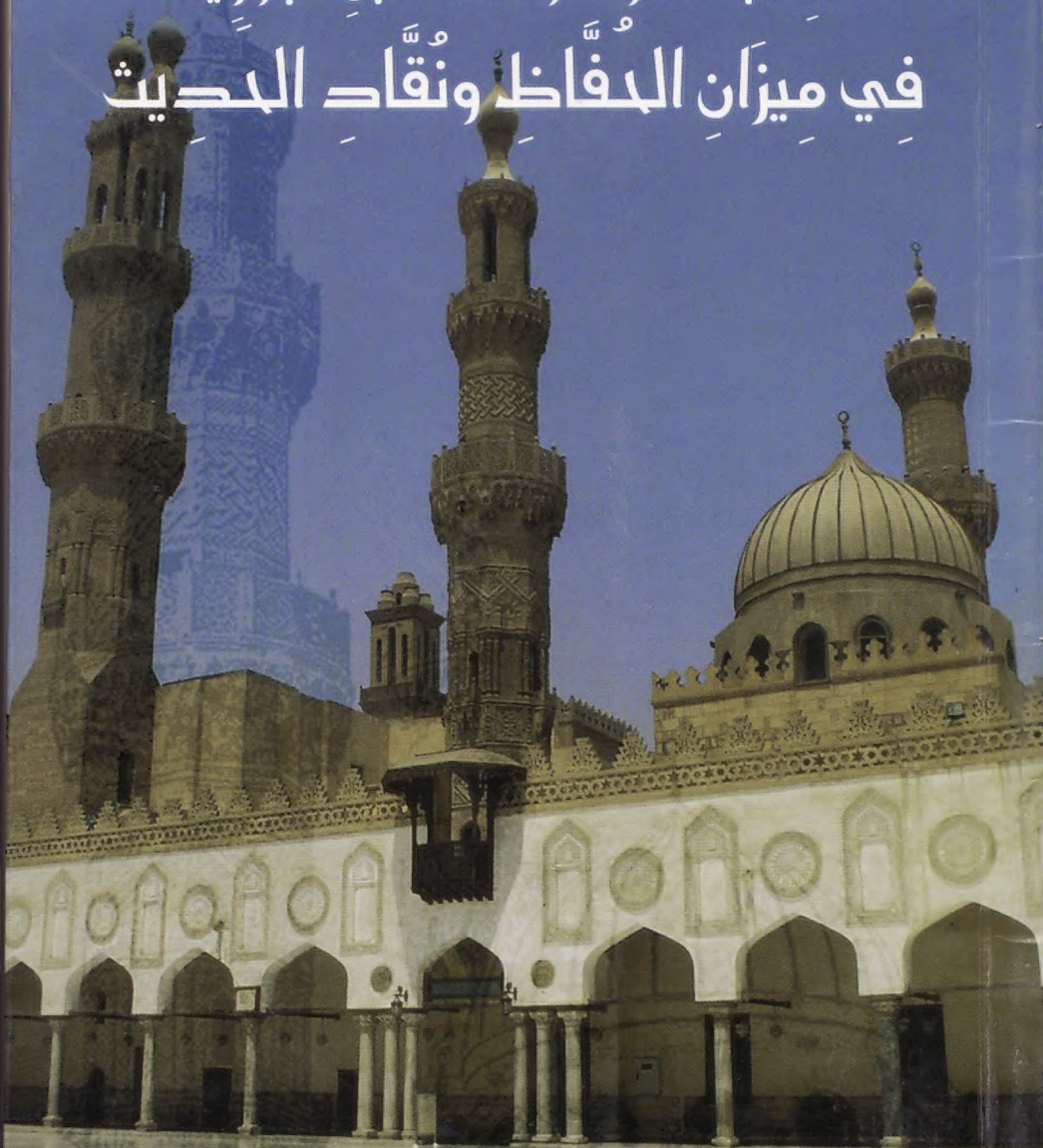


سلسلة الأجزاء الحديثة الأزهرية ١



# كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي في ميزان الحفاظ ونقاد الحديث



تأليف

أسامة السيد محمود الأزهرى

سلسلة الأجزاء الحديثة الأزهرية ١



# كِتَابُ "الموضوعات" لابن الجوزي في ميزان الحُفَاطِ ونُقَادِ الحديثِ

تأليف

أسامة السيد محمود الأزهرى



الطبعة الأولى ٢٠١٤

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ©

لايسمح بطباعة أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً  
أو تسجيله على أشرطة صوتية أو إدخالها على كمبيوتر أو برمجتها على  
إسطوانات ضوئية إلا بموافقة خطية من المؤلف

ISBN 978-9948-421-76-4



[www.daralfaqih.com](http://www.daralfaqih.com)

يمكنكم الآن شراء إصدارات دار الفقيه من خلال مكتبتنا الإلكترونية الجديدة  
وسينتم إرسالها لعنوانكم بكل سهولة ويسر

You can now buy all of Dar Al-Faqih products from our new  
online store

التصميم والصف: قتيبة الماويلي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد الأولين  
والآخرين، ورحمة الله تعالى للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم  
بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

فهذا جزءٌ حديثي لطيف، يبحث في حال كتاب (الموضوعات) للإمام  
أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله تعالى، وما نشأ حول الكتاب من  
مختصرات، وتآليف، وتعقبات، مع ما وقع للكتاب من عناية الحفاظ  
والمحدثين والنقاد، من توقف عند أحكامه وقضاياها، وبحوثه الحديثية،  
مما يدل على مدى اهتمام أهل الصنعة بالكتاب.

ولقد تبين لي بعد تأملٍ أنه لا يخلو عن إفادة، رغم أنه كتابٌ غيرُ  
محرر، وغيرُ جارٍ على مقتضى نظر المحدثين في تعليل الأحاديث، وأنه



لا يسلك مسالكهم الصناعية الدقيقة في سبر الرواة ونقد الأسانيد والوقوف عند عللها.

وكأني بمؤلفه - رحمه الله تعالى - كان يتعجل الحكم بالوضع، ولا يتأني في جمع طرق الحديث، وتدبر مخارجه ووجوهه، حتى يتأتى له الحكم عليه من خلال مجموع طرقه.

فأجبت أن أجمع هنا شذرات كاشفات عن حال الكتاب، حتى يكون طالب الحديث على بصيرة من أمره، فإن من المهمات لطالب العلم أن يعرف أحوال الكتب، ومقاديرها، وأن يعرف عن كل كتاب ماله وما عليه، من واقع تعامل الأئمة مع ذلك الكتاب وكلامهم عليه، لا من الأحكام المتعجلة التي يصدرها بعض المعاصرين، قال الإمام أبو العباس أحمد بن الخطيب - المعروف بابن قنفذ - القسطيني في كتابه: (شرف الطالب): (واعلم أن معرفة الكتب، وأسماء المؤلفين من الكمال، ومعرفة طبقات الفقهاء وأزمانهم من مهمات الطالب، وكذلك من ألف في عصر السائل)<sup>(١)</sup>.

---

١ - نقله مستند العصر أبو الإسعاد الكافي في فهرس الفهارس والأنبات ١/٨٤، ط:

وهذا في مجرد معرفة الكتب وأسامي مؤلفيها، فكيف بمعرفة ما لكل كتاب من الخصائص والمزايا، وما انتهجه صاحبه من خطط وشروط، وبيان ما في شرطه والتزاماته من دقة أو خفة.

فما لا ريب فيه أن من أهم موارد تكوين طالب العلم أن يعرف المظانَّ، وأن يَخْبُرَ الكتبَ، وأن يعرف ما ذهب إليه أئمة الفن في شأن كل كتاب، من واقع خبرتهم ونظرهم وممارستهم له.

بل قد كان من دأب المحدثين على وجه الخصوص التعرض للكتب المصنفة في الفنون الحديثة ومتعلقاتها بالنقد، ونصب الموازين الدقيقة لبيان حالها من جهة الصنعة، والتنبيه على مقدار ما تَنَسَّم به من تحرير واستيفاء للشروط، أو غير ذلك من مخالفة شرط، أو عدم متانة الشرط أصلاً، مع بيان الجهات والحيثيات التي طرق الخلل من جهتها ذلك التصنيف، والاجتهاد في تعليل ذلك.

ومثال ذلك كتاب (الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، لحافظ الديار المصرية ومسندها عبد الغني بن سعيد الأزدي، وذلك أنه انتهى إليه كتاب: (المدخل إلى الصحيح) للحاكم، فرأى فيه أوهاماً، جمعها في جزء، قال الحافظ الذهبي: (ولعبد الغني جزء بين فيه أوهام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم، يدل على إمامته وسعة حفظه)<sup>(٢)</sup>، وكان الحافظ عبد الغني قد أرسل هذا الجزء إلى الحاكم، فأرسل إليه الحاكم يشكره ويدعوه له، قال: (لما رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل بعث إلي يشكرني، ويدعولي، فعلمت أنه رجل عاقل)<sup>(٣)</sup>.

بل لقد زاد الإمام الحاكم نبلاً ورجاحة وفضلاً، فأقرأ كتاب الحافظ عبد الغني بن سعيد، وأمله على الناس ليستفيدوه، وهو في ذلك لا يبالي أن الكتاب في انتقاده، بل انصرف همه وحرصه إلى الإخلاص للعلم حيث كان، وعلى أي يدٍ وقلمٍ وقع، وهذا منتهى الرفعة والتبلى،

---

٢ - سير أعلام النبلاء ١٧/٢٦٩، ط ٩: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

٣ - تاريخ دمشق ٣٦/٣٩٨، وتذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٧/٢٧٠، وتاريخ الإسلام ٢٨/١٩٠.

فقد قال الحافظ أبو طاهر السلفي رحمه الله: (سمعت أبا الحسين الصيرفي يقول: سمعت أبا عبد الله الصوري يقول: قال لي عبد الغني بن سعيد: لما وصل كتّابي هذا إلى أبي عبد الله الحاكم أجبني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمن كتّابه إليّ الاعتراف بالفائدة، وأنه لا يذكرها إلا عني)<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذه الواقعة الجليلة، تناقلها العلماء، لما فيها من الإنصاف، حتى كأنها صارت مثلاً يضرب، قال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في (تاريخ دمشق): (وسمعت أخي أبا الحسين الفقيه يقول: قال لي الشيخ الفقيه أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبدالرزاق الزعفراني: لما بلغ الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتّابه (المؤتف)، وصنّف في ذلك تصنيفاً، وحضر عنده ابن ماكولا، سأله الشيخ الإمام أبو بكر عن ذلك، فأنكر ولم يقرّبه، وقال: (ينسبني الناس إلى ما لست أحسنه)، فاجتهد الشيخ الإمام أبو بكر في أن يعترف له بذلك، وحكى له ما كان من عبد الغني بن سعيد الحافظ في تتبعه أو هام أبي عبد الله

---

٤ - نقله السيوطي في: المزهري/٢/٢٧٣، وفي: البارقي/ص ٤٩.

بن البيع في كتاب المدخل، وحكايات عدة في هذا المعنى، وقال: (أرني إياه، فإن يكن صواباً استفدته منك، ولا أذكره إلا عنك)، فأصر على الإنكار، وقال: (لم يخطر هذا ببالي قط، ولست أبلغ هذه الدرجة) أو كما قال، فلما مات الخطيب أظهر كتابه، وهو الذي سماه: (كتاب مستمر الأوهام، على ذوي النهي والأحلام، أبي الحسن الدارقطني، وأبي محمد عبدالغني بن سعيد، وأبي بكر أحمد بن علي الخطيب) وهو في عشرة أجزاء لطاف<sup>(٥)</sup>، قال الذهبي في: (تاريخ الإسلام): (قلت: وقعت لي نسخة به، وهو كتاب نفيس، يدل على تبجّر مصنفه وإمامته)<sup>(٦)</sup>.

قلت: وهذا من ابن ماکولا هو منتهى الخفض والأدب والرعاية لجانب الخطيب البغدادي، وكأن السبب في إنكار الإمام الأمير الحافظ أبي نصر ابن ماکولا هو أنه لم يكن قد ألف كتابه بعد، وأنه إلى ذلك الحين كان فكرة تراوده، فقوي عزمه على ذلك بالتدريج، وكلما سأله الخطيب أن يبرز له كتابه دفع ذلك عن نفسه بأنه ما من

---

٥ - تاريخ دمشق / ٣٤ / ٢٦٤.

٦ - تاريخ الإسلام / ٣٣ / ٢١٨.

كُتِبَ ثُمَّ لِيَبْرَزَهُ، حتى إذا ما توفي الخطيب البغدادي كان هو قد استكمل كتابه فأبرزه.

والحاصل أن نقد الكتب العلمية، والتحرير عليها، كان سمتا حديثيا ساريا، وكان سنةً من سنن المحدثين، ما زالوا يولونه العناية، ويصرفون إليه الهمّة، ونظائره وأمثله عندهم لا تنحصر، وبهذه العملية العلمية النقدية المتعاقبة، المستمرة على مدى الأجيال والطبقات، تحرر هذا العلم الشريف، ولم يقع فيه حرف ولا كلمة في تصنيف إلا تسلط عليها الحفاظ بالنظر، وقلّبوها على سائر وجوهها، وتدبروا مداخلها ومخارجها، وسبروها واعتبروها، وعرضوها على موازين العلم والنقد، حتى تسفر عن غاية التحرير، ومنتهى النظر.

فالتعرض لكتاب الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- بالنقد، وبيان أوجه القصور في ممارسته للصنعة الحديثية، والتنقيب عن العلل التي طرقة الخلل من جهتها، كل ذلك من شأنه أن يكشف للمشغل بهذا الفن معالم ودقائق وزوايا، من الكيفية الكاملة لعمل المحدث، وتبين

له الوظائف المتعاقبة التي لا بد له من القيام بها، حتى تكون هيئة النظر  
والحكم على الحديث تامة غير منقوصة.

## فصل

في أن كتاب: (الموضوعات) لابن الجوزي غير محرر، وأن بحوثه الحديثية النقدية غير دقيقة ولا معتمدة، كما نص عليه الحفاظ الكبار

رحم الله الإمام ابن الجوزي رحمة واسعة، فلقد خدم العلم والشرع الشريف، ورفع الله تعالى له لسان الصدق في الآخرين، وانتفع الناس بكتبه وبعلمه، وأوتي في الوعظ والتذكير حظاً فائداً، لم يحظ به إلا الأفذاذ الموهبون، المقتدرون على امتلاك ناصية القلوب، والتمكن من البيان، ولا يزال أثره في العلوم المختلفة سارياً ومتداولاً، وكان رحمه الله متفنناً، صاحب علوم متعددة، ومواهب جمّة.

لكن هنا وقفة بخصوص تحريراته وتصانيفه الحديثية، وخصوصاً كتاب (الموضوعات)، فقد تبين من مجموع كلام الحفاظ وتآليفهم في نقد كتاب ابن الجوزي أنه كتابٌ غيرُ محررٍ ولا متقن، ولا هو جارٍ على مقتضى الصنعة الحديثية الدقيقة في نقد الأسانيد والرجال.



ولربما شدد بعض الحفاظ التعبير في حق الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-، حتى وصفه بعض الحفاظ والأئمة بالإساءة، قال الإمام البدر الزركشي في (النكت على مقدمة ابن الصلاح) أثناء كلامه على حديث من الأحاديث: (قال الحافظ المزي: «أساء ابن الجوزي بذكره في «الموضوعات»، وله مثل هذا كثير»)(٧).

ووصفه الحافظ ابن حجر بالاجتراء، قال في: (لسان الميزان): (واجترأ ابن الجوزي فذكره في الموضوعات)(٨).

وقال في: (تهذيب التهذيب): (وذهل ابن الجوزي، فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها، فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل)(٩).

---

٧ - النكت على مقدمة ابن الصلاح/٢/٢٨٢، تحقيق: الدكتور زيد العابدين بلافريج، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨ - لسان الميزان/٣/٢٢١، ترجمة عاصم بن مخلد، وقال ذلك أيضا في: تمجيل المنفعة/ ص ٢٠٤.

٩ - تهذيب التهذيب/١/٣٢١، ترجمة أفلح بن سعيد، وانظر أيضا من تعقبات ابن حجر علي ابن الجوزي: تهذيب التهذيب/٣/٢١٥، و/٤/٢٣٦، و/٤/٣٦٢، و/٥/٨٣، و/٧/١٤٤، و/١٠/١٩٦، و/١١/١٢٦، و/١١/١٧١، و/١١/٢٥٥.

بل نقل عنه الحافظ ابن حجر أمراً في: (لسان الميزان)، ثم عقب بقوله:  
(ودلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينقد ما  
يحدث به)<sup>(١٠)</sup>.

وقال الحافظ السخاوي في: (التحفة اللطيفة) في ترجمة أفلح بن  
سعيد: (وأقذع ابن حبان في الخط عليه بما لا ينبغي، بحيث تعقبه  
الذهبي، ثم شيخنا، وإن تبعه ابن الجوزي في غلطه، حيث ذكر  
الحديث الذي وهاه به في الموضوعات، وهو أخفش ما وقع له من  
الغلط في موضوعاته)<sup>(١١)</sup>.

وخلاصة ذلك كله أن ابن الجوزي رحمه الله متساهل في دعوى  
الوضع، لا يحقق مناطها ولا يحرره، ويتعجل الحكم بالوضع لأول  
النظر، ولا يعطي البحث الحديثي حقه ومستحقه من التحرير،

---

١٠ - لسان الميزان/٢/٨٣، ترجمة ثمامة بن أشرس.

١١ - التحفة اللطيفة، في تاريخ المدينة الشريفة/١/١٩٣، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،  
سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وابن الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع) (١٢).

بل قال الإمام أبو الحسنات اللكنوي في: (الأجوبة الفاضلة): (وبالجملة فهو ضرب المثل في باب الإفراط، قل من جاء بعده إلا تعقبه وخطأه، ولم يقتد به في صنعه إلا من اختار التشدد والتساهل، وسلك مسلكه) (١٣).

وقد أقرؤا له في المقابل بالإجادة فيما أتى به على وجهه، وفيما حرره من أحاديث كتاب: (الموضوعات)، فقال الحافظ ابن حجر بعد حديث أورده في: (المطالب العالية): (وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وكشف أمر هذا الحديث فأجاد) (١٤).

---

١٢ - أجوبة أحاديث المصايح، المطبوع بآخر مشكاة المصابيح/ص ٣٤٩.

١٣ - الأجوبة الفاضلة، للأسئلة العشرة الكاملة/ص ١٧١، ط: ٤: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٤ - المطالب العالية/١٠/٧٨٩، ط: دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية، تحقيق: د سعد بن ناصر، سنة ١٤١٩هـ.

وبعد اللمحات السابقة من إقرار الحفاظ لابن الجوزي بالإحسان فيما حرره، وبالتعجل فيما لم يحره، فإنني أسوق كلامهم وعباراتهم حول كتاب الموضوعات إجمالاً، مما يُعرب عن شدة اشتغال نقاد الحديث بتقليب الأنظار في الكتاب:

قال الحفاظ أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في مقدمته: (ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، إنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة)<sup>(١٥)</sup>، وهو يقصد به ابن الجوزي رحمه الله، كما صرح بذلك الحفاظ الزين العراقي؛ إذ قال في: (التقييد والإيضاح): (وقد تقدم أن المصنف أنكر على من جمع الموضوعات في عصره، فأدخل فيها ما ليس بموضوع، يشير بذلك إلى ابن الجوزي، والله أعلم)<sup>(١٦)</sup>.

---

١٥ - مقدمة ابن الصلاح/ص٩٨، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-

١٩٧٧م، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

١٦ - التقييد والإيضاح/ص٣٤٦، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م،

تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

وقال الحافظ الشمس السخاوي في (فتح المغيث): (وعنى ابن الصلاح لهذا الجامع الشهير: أبا الفرج ابن الجوزي، بل ربما أدرج فيها الحسن والصحيح، مما هو في أحد الصحيحين، فضلا عن غيرهما، وهو مع إصابته في أكثر ما عنده، (عنده) توسع منكرا، ينشأ عنه غاية الضرر من ظن ما ليس بموضوع - بل هو صحيح - موضوعا، مما قد يقلده فيه العارف تحسينا للظن به حيث لم يبحث، فضلا عن غيره.

ولذا انتقد العلماء صنيعة إجمالا، والموقع له في استناده في غالبه لضعف راويه الذي رمى بالكذب مثلا، غافلا عن مجيئه من وجه آخر.

وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره، ممن يكون كلامه فيه محمولا على النسبي، هذا مع أن مجرد تفرد الكذاب بل الوضاع، ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر، تام الاستقراء، غير مستلزم لذلك، بل لا بد معه من انضمام شيء مما سيأتي.

ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللتنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة والقطان وابنه مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا، إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب، أفاده العلائي، وقال: «فتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمداً، لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح» انتهى، وفي جزمه باعتمادهم في جميع ما حكموا به من ذلك توقف.

ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتنافية، في الأحاديث الواهية» كثيراً مما أورده في الموضوعات، كما أن في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه، قال شيخنا: «وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قدر ما كتب».

قال: «ولو انتدب شخص لتهديب الكتاب، ثم لإلحاق ما فاتته لكان حسناً، وإلا فعدم الانتفاع به إلا للناقد؛ إذ ما من حديث إلا ويمكن أن لا يكون موضوعاً» (١٧).

قلت: وهذه الوظيفة العلمية الجلييلة، القائمة على تهديب كتاب ابن الجوزي، وإلحاق ما فاتته، وتحرير الكلام على ما ورد فيه من أحاديث، والتوسع في العزو، والنظر في الرواة، مما يفضي إلى تحرير الكتاب، وتخليصه من مزلقه، هي الوظيفة العلمية الجلييلة التي قام بها الحافظ السيوطي في سلسلة كتبه حول موضوعات ابن الجوزي، وعلى رأسها: (الآلئ المصنوعة)، وسأأتي لهذا المعنى مزيد بيان في فصل مستقل.

ويستوقفني في هذا النسق ذلك التراكم الذي يبني به العلم، فالفكرة التي اقتنصها الحافظ ابن حجر حول حاجة كتاب ابن الجوزي إلى عملٍ تحريريٍّ دقيق، سجلها وبثها في تلامذته، وسرّت من تلامذته إلى تلامذتهم، حتى نهض بها السيوطيُّ بعد مدة، فأخرج في تحرير موضوعات ابن الجوزي عدة كتب، ثم قام ابن عراق بتلخيص ذلك

---

١٧ - فتح المغيث/١/٢٥٥، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

كله وتحريره، وهكذا يتراكم العلم، بحيث تتوارد أجيال العلماء على استخراج الأفكار، ثم تنفيذها، ثم تحريرها، ثم تلخيصها، وهكذا.

ومن تكلموا أيضاً على كتاب ابن الجوزي وحاجته إلى تحرير: الحافظ الذهبي رحمه الله، قال في: (تاريخ الإسلام): (ومع تبحر ابن الجوزي في العلوم، وكثرة اطلاعه، وسعة دائرته، لم يكن مبرزاً في علم من العلوم، وذلك شأن كل من فرق نفسه في بحور العلم، ومع أنه كان مبرزاً في التفسير والوعظ والتاريخ، ومتوسطاً في المذهب، متوسطاً في الحديث، له اطلاع تام على متونه، وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين، ولا نقد الحفاظ المبرزين؛ فإنه كثير الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة، مع كونه كثير السياق لتلك الأحاديث في الموضوعات، والتحقيق أنه لا ينبغي الاحتجاج بها ولا ذكرها في الموضوعات، وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسناً قوية.

ونقلتُ من خط السيف بن المجد قال: «صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات» فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة، مخالفة للنقل والعقل، ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض



الناس في أحد رواتها، كقوله فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو  
لبن، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة،  
ولا معارضة لكاتب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع  
سوى كلام ذلك الرجل في روايه، وهذا عدوانٌ ومجازفة»<sup>(١٨)</sup>.

حتى انتهى الأمر بالذهبي إلى التنصيص على أن الإمام ابن الجوزي  
لا يُعدُّ حافظاً بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة، والتي تعني: المعرفة  
الدقيقة بفنّيات الصنعة الحديثية، والتمهر بمسالك الحفاظ والنقاد  
والصيارقة في نقد الأحاديث وتعليلها، فقال الحافظ السيوطي في:  
(طبقات الحفاظ): (قلت: قال الذهبي في: «التاريخ الكبير»: «لا  
يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة  
اطّلاعه وجمعه»)<sup>(١٩)</sup>.

---

١٨ - تاريخ الإسلام/٤٢/٣٠٠، ونقله الصلاح الصفدي في: الوافي بالوفيات/١٨/١١٣،

والحافظ السيوطي في: طبقات المفسرين/ص ٦١.

١٩ - طبقات الحفاظ/ص ٤٨٠.

قلت: فلا يصح بناءً على ذلك وصف الإمام ابن الجوزي بالحفظ، إلا مع وجود قيد، يصرف تلك الصفة الجليلة عن الاصطلاح الشائع عند أهل الحديث، عند استعمالهم لوصف الحفظ، قال الخطيب البغدادي في: (الجامع): (الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة، وهو سمة لهم، لا يتعداهم، ولا يوصف بها أحد سواهم، لأن الراوي يقول: «نا فلان الحافظ» فيحسن منه إطلاق ذلك؛ إذ كان مستعملاً عندهم، يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم، ولا يقول القارئ: «لقني فلان الحافظ»، ولا يقول الفقيه: «درسي فلان الحافظ»، ولا يقول النحوي: «علمي فلان الحافظ»، فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، من وجدت فيه قبلت أقاويله، وسلم له تصحيح الحديث وتعليقه<sup>(٢٠)</sup>.

---

٢٠ - الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع/١٧٢/٣، ط: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، ونقلها عن الخطيب الإمام الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح)/٥٤/١، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بلافريج.

والحاصل أن ابن الجوزي رحمه الله مشغول بالحديث، فهو محدث مسند مُصَنَّفٌ مكثّر، لكنه لا يوصف بالحافظ بإطلاقه المعهود عند أهل الحديث.

وقال الإمام الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (قد كثر منهم الحكم على الحديث بالوضع، استناداً إلى أن راويه عرف بالوضع، فيحكمون على جميع ما يرويه هذا الراوي بالوضع، وهذه الطريقة استعملها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، وهي غير صحيحة؛ لأنه لا يلزم من كونه معروفاً بالوضع أن يكون جميع ما يرويه موضوعاً، لكن الصواب في هذا أنه لا يحتاج بما يرويه لضعفه، ويجوز أن يكون موضوعاً، لا أنه موضوع لا محالة، وقد قال القاضي أبو الفرج النهرواني في المجلس المائة من كتاب «الجليس الصالح»: «زعم جماعة من أهل صناعة الحديث وكثير ممن لا نظر له في العلم، فظن أن ما ضعف راويه فهو باطل في نفسه، ومقطوع على إنكاره من أصله، وهذا جهل ممن ذهب إليه، وذلك أن راوياً معروفاً بالكذب في رواياته، لو روى خبراً انفرد به، مما يمكن أن يكون حقاً أو يكون

باطلا، لوجب التوقف عن الحكم بصحته والعمل بما تضمنه، ولم يجز القطع على تكذيب روايته، والحكم بتكذيب ما رواه» انتهى(٢١).

وقد تكلم العلامة السيد أبو الحسنات محمد الحلي اللكنوي في: (الأجوبة الفاضلة)، و(تحفة الكلمة، على حواشي تحفة الطلبة، في مسح الرقبة)، ورسائله في بحث الزيارة النبوية، فقال: (إن ابن الجوزي مع جلاله قدره، ونفامته ذكره، له تشدد وتساهل في الحكم بوضع الحديث وضعفه، به ارتفع الأمان عن قبول قوله، ما لم توجد موافقة غيره به).

---

٢١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح/٢/٢٦٥، وعبارة التهرواني التي نقلها الزركشي رحمه الله هنا من كتابه (الجليس الصالح)، موجودة في النسخة المطبوعة من الكتاب، فانظر (الجليس الصالح الكافي، والأئیس الناصح الشافي)/٤/٢٠٧/ ط ١: عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وللكتاب طبعة أخرى، حيث طبع أيضا في مكتبة فياض، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، تحقيق: عادل شوشة، وهذه الطبعة في مجلد واحد، والنص المذكور فيها/ص ٩٨١/.

## فصل

في المدارك الأربعة التي تطرق الخلل من  
خلالها إلى كتاب الموضوعات

وقد فنتشت ونقبت عن سبب ذلك كله، وعن كيفية تسرب ذلك  
إلى كتاب الموضوعات، فانتهيت بعد تأملٍ إلى أن السبب في ذلك  
أربعة مدارك، في غاية الأهمية:

المُدرك الأول:

أن الإمام ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - له مسلْكٌ في نقد الرجال غيرُ  
دقيقٍ، حيث يسرف في نقل ما جرح به الراوي، ولا يعتني بكلام  
النقاد في تعديله، وأنه يرى أن تقديم الجرح على التعديل متعين.

وأصل ذلك كله أنه جمع كتاباً كبيراً في الضعفاء، تعرض فيه لنقد  
الرجال، وكتابه هذا مشهور ومطبوع، ولعله هو الأصل الذي استعان  
به بعد ذلك في استخراج أحاديث الضاعين أو المتهمين بالوضع،

وجعل ذلك من ضمن موارد كتاب الموضوعات، وإن كنت قد رأيت بعد ذلك أنه يذكر كتابه: (الموضوعات) في مقدمة كتاب: (الضعفاء والمتروكين)<sup>(٢٢)</sup>، فيكون المنهج الذي مشى عليه في النظر في الرجال في كتاب: (الموضوعات)، هو بعينه المنهج الذي استصحبه في نقد الرجال في كتاب (الضعفاء والمتروكين).

وكتاب ابن الجوزي هذا في الرجال ذكره الحافظ الذهبي في أوائل: (ميزان الاعتدال)، وذكر أنه اعتمده، واعتنى به، فاختصره وهذبه، ثم أنشأ ديولا عليه، قال: (ولأبي أحمد بن عدي كتاب: «الكامل»، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك، وكتاب أبي الفتح الأزدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل»، و«الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم، وغير ذلك

---

٢٢ - الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/٧/٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.

وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على «الكامل» لابن عدي بكتاب لم أراه<sup>(٢٣)</sup>، وصنف أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً كبيراً في ذلك، كنت اختصرته أولاً، ثم ذيلت عليه ذيلاً بعد ذيل<sup>(٢٤)</sup>.

وعليه فقد خبر الحافظ الذهبي كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي، ومارسه، ودرس ومحّص أحوال رجاله، فانظر كيف جاء خلاصة ممارسة الذهبي للكتاب، أنه نص على أن ابن الجوزي يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، حتى صرح الذهبي تصريحاً بأن هذا من عيوب كتابه، قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد من: (ميزان الاعتدال): (وقد أوردته أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في: «الضعفاء»، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه،

---

٢٣ - لعل الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- يقصد كتاب: (ذخيرة الحفاظ) لابن طاهر المقدسي، فقد أعاد فيه ابن طاهر ترتيب كتاب الكامل لابن عدي على الأحاديث لا على الرواة، فجمع بذلك لكل حديث طرقة المفرقة في تراجم عدد من الرواة، مع تحريرات أخرى زائدة على ذلك، وكتاب ابن طاهر مطبوع في: دار السلف، الرياض، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦، تحقيق: د عبد الرحمن الفيواي.

٢٤ - ميزان الاعتدال/١/١١٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا «أبان بن يزيد» لما أوردته أصلاً (٢٥).

وقال أيضاً العلامة المحدث السيد: عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري في جزئه الحديثي المسمى: (بيان نكت الناكث): (وقد عابوا على ابن الجوزي في كتابه في الرجال صنيعة الذي تفرد به عن أهل الحديث، وهو الاقتصار على ذكر ما قيل في الرجل من الجرح دون التعديل، لأن ذلك ينافي الأمانة العلمية أولاً، ويضلل الباحث عن حال الرجال ثانياً) (٢٦).

قلت: فكأن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لما أن سلك هذا المسلك، وجعل يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، أوصله ذلك إلى التشديد في حق رجال، لا يتناهى بهم الأمر إلى أن يعد حديثهم موضوعاً، فيجعله هو موضوعاً، ويدرجه في كتاب الموضوعات.

---

٢٥ - ميزان الاعتدال/١/١٣١، ونقله عنه الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي في: (الرفع والتكيل)/ص٦٦.

٢٦ - بيان نكت الناكث، المتعدي بتضعيف الحارث/ص٤٩، مطبوع ضمن مجموع، في: دار الإمام النووي، الأردن، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.



وجملة القول أن شرط الإمام ابن الجوزي في نقد الرجال غير دقيق، وأنه من جملة المتشددين في النقد، ومثل هذا المسلك يفضي إلى الحكم بالوضع على طائفة من الأحاديث، لا يتنزل حالها إلى الوضع، وأرى أن كتاب: (الموضوعات) لابن الجوزي وكتاب: (الضعفاء والمتروكين) له، ينبغي أن يدرساً معاً دراسة واحدة، من حيث إن كتاب (الموضوعات) بمثابة التطبيق العملي، للبحوث التي اختارها في نقد الرجال في كتاب (الضعفاء والمتروكين)، فينبغي التأمل المطول في منهجه في نقد الرواة، ومقارنة اختياراته ببقية كلام النقاد، لمعرفة مسالكة في النقد، ثم إن الذي كان يستقر عليه في الرواة هو الذي كان يمهّد به للحكم على الأسانيد، فكان كتاب (الضعفاء والمتروكين) بمثابة المدخل والمفتاح إلى فهم أسباب أحكامه على الأحاديث في كتاب (الموضوعات).

وخذ مثلاً لعدم تحرير ابن الجوزي في سبر الراوي ونقده، وتبع كلام النقاد فيه، قال ابن حجر في: (لسان الميزان): (أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض، فيه لين، قال ابن الجوزي: «ضعيف» انتهى، وقد وثقه الدارقطني، فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب، وذكره

ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، ولم يذكره أحد من صنف في الضعفاء، ثم رأيت سلف ابن الجوزي، فقرأت بخطه في كتاب: «الأباطيل» للجوزقاني، لما ذكر حديثا من طريق أبي عبيدة هذا، عن: مالك بن سعيد: عن ثور بن يزيد: ثنا عبد الرحمن بن أبي مسلم: عن عطية بن قيس: عن أبي بن كعب قال: «علمت رجلا سورة من القرآن» الحديث، وقال بعده: «هذا حديث باطل، وعبد الرحمن وأبو عبيدة ضعيفان»، كذا قال (٢٧).

قلت: فهذا أ نموذج جليل، في غاية الأهمية، لبيان أن عدم التحرير في نقد الرجل، يؤول إلى غلط في الحكم على الحديث، وأن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كان يقع له شيء من التعجل وعدم التثبت في حال الراوي، حتى خلص الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- إلى هذه القاعدة الكلية: (لا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب).

وقد اشتملت العبارة المذكورة أيضا على فوائد دقيقة، تين القرائن التي كان يستعين بها الحافظ ابن حجر على تحرير القول في حال الرواة،

فالقريئة الأولى: عدم الالتفات إلى التضعيف بلا سبب، القريئة الثانية: تفرد الجوزقاني وابن الجوزي بالتضعيف دون سائر من ألف في الضعفاء يورث ريبة وتوقفا في دقة ذلك التضعيف، القريئة الثالثة: أن هذا التضعيف الذي تفردا به، والعمري عن بيان أسبابه، قد وقع في مقابل توثيق جماعة من النقاد، منهم الدارقطني، وابن حبان، والحاكم، فهذه القرائن مهمة جداً، في تجلية مسالك نقد الرجال عند أئمة الفن.

هذا وقد قال العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري في: (التهاني): (فن خالف هذا الاصطلاح، وأعطى للراوي رتبة في الجرح هو أعلى منها، وأحسن حالاً مما رمي به، وحكم على حديثه بسببها، مما هو مخالف لرتبته، فقد ارتكب خطأً، ويترتب على ذلك إبطال حديث ذلك الراوي الذي لم يصل حديثه إلى الوضع، مع أنه مقبول عند أهل الحديث، لأن الجرح الذي رمي به لا يبلغ درجة أن يرد خبره ولا يعمل به عندهم، فالخروج عن قواعد أهل الفن يوقع الإنسان في الزلل) (٢٨).

وقد نهض الحافظ المتقن علاء الدين مغلطاي ت ٧٦٢ هـ - رحمه الله تعالى - لتحرير كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي في كتاب كبير حافل، اسمه: (الاكتفاء، في تنقيح كتاب الضعفاء)، والكتاب في ثلاثة مجلدات كبار، وهناك قطعة من مخطوط الجزء الثاني في دار الكتب المصرية، وقد وقف عليها، وأطال في وصف منهج الحافظ مغلطاي من خلالها صديقنا فضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز فرج أحمد، في تقدمته الضافية لكتاب: (إصلاح ابن الصلاح) لمغلطاي<sup>(٢٩)</sup>، وفضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز متفردٌ بوصف منهج مغلطاي في كتاب الاكتفاء، فله جزيل الشكر على ذلك.

والذي يجزم لك بذلك كله هو تصريح ابن الجوزي نفسه أوائل كتاب الموضوعات بأنه جعل كتاب الضعفاء له، مفتاحاً لكتاب الموضوعات، حيث قال: (فتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام، كالموطأ، ومسنَد أحمد، والصحيحين، وسنن أبي داود ونحوها، فانظر فيه، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه،

---

٢٩ - إصلاح ابن الصلاح/١-١٦٧/٢٢٧، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ورأيته يبين الأصول، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بـ«الضعفاء والمتروكين»؛ فإنك تعرف وجه القدر فيه، وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعاً، أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقاد<sup>(٣٠)</sup>.

فهو هنا يصرح تصريحاً بأن الاعتماد في بيان أحوال الرواة، وفي تعليل الأحكام على الرجال، مما يفضي إلى الحكم بالوضع عنده وفي نقده، إنما يرجع فيه إلى كتابه في الضعفاء، وكأنه بسط هناك المقدمات التي من اطلع عليها خلص إلى تسليم أحكامه بالوضع، وعليه فلا بد من اعتبار الكلايين شيئاً واحداً، وأن يُدرساً معاً دراسة واحدة، وكأن كتاب الضعفاء بمثابة التقدمة والتمهيد لكتاب الموضوعات، وعليه فإن ما يطرق منهجه في الحكم على الرجال في كتاب الضعفاء من خلل، سينجرُّ حتماً إلى مدى الدقة في أحكامه على الأحاديث في كتاب الموضوعات.

---

٣٠ - الموضوعات/١/١٤١/، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

## المُدرك الثاني:

أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لم يكن دقيقاً في تنزيل كل حديث على درجته اللائقة به، فيحكم بالوضع على ما ليس بموضوع، ويخلط بين الواهي والموضوع، وبينهما فرق صناعي دقيق، فقد ألف كتابه: (العلل المتناهية)، فلم يكن دقيقاً في الفصل بين الواهي والموضوع.

حتى قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في: (النكت على ابن الصلاح): (ولابن الجوزي كتاب آخر سماه: «العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية»، أورد فيه كثيراً من الأحاديث الموضوعية، كما أورد في كتاب الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، وفاته من كلا النوعين قدر ما كتب في كلٍ منهما أو أكثر، والله الموفق) (٣١).

وقال الحافظ الشمس السخاوي -رحمه الله رحمة واسعة- في: (فتح المغيث): (ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل

---

٣١ - النكت على ابن الصلاح ٨/٢/٨٤٨، وهو في الرسالة المستطرفة ص ١٤٩.

المتناهية، في الأحاديث الواهية» كثيراً مما أورده في الموضوعات، كما أن في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية<sup>(٣٢)</sup>.

وقال الحافظ الناقد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في جزء: (درء الضعف): (قلت: ومن تناقضه أنه أورد أحاديث كثيرة في كتابه: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ثم أوردها في الموضوعات، وبين موضوع الواهي والموضوع فرق)<sup>(٣٣)</sup>.

ثم إن السيد الغماري -رحمه الله تعالى- نبه في موضع آخر إلى حيثية، يشبه النوعان فيها من جهة، ويفترقان من جهة أخرى، بيان ذلك أنه قال في جزء: (الاستعاذة والحسيلة): (على أن الموضوع والواهي في درجة واحدة، من جهة عدم الاحتجاج بكل منهما، حتى في فضائل الأعمال كما قرره، وإنما فرقوا بينهما اصطلاحاً، كما فرقوا بين الحسن

---

٣٢ - فتح المغيث/١/٢٥٥.

٣٣ - درء الضعف/ص٧٢/ يتصرف.

والصحيح كذلك، مع أنهما في مرتبة واحدة، من حجية كل منهما،  
لأمرٍ مبسوط في محلها، وبالله تعالى التوفيق<sup>(٣٤)</sup>.

قلت: وهذا التشبيه حسن، فإن الاشتباه البالغ بين درجة الموضوع  
والواهي، والتداخل بين المرتبتين، يجعل العبارة غير منضبطة عند  
إرادة حد كل مرتبة، كما وقع في حد الحسن وحد الصحيح، إذ  
ظلت العبارات تضطرب في تحديد معالم كل مرتبة حتى قال الحافظ

---

٣٤ - الاستعاذة والحسبة، من صحيح حديث البسمة/ص١٦، وانظر أيضاً في تعريف  
الحديث الواهي: مقدمة ابن الجوزي لكتاب: العلل المتناهية/١/١، حيث جعل الواهي هو  
الحديث الشديد التزلزل، الكثير العلل، ثم انظر أوائل كتاب: (الكشف الإلهي، في شديد  
الضعف والموضوع والواهي)، للعلامة السندوسي، تحقيق أستاذنا العلامة الدكتور: محمد  
محمود أحمد بكار، حيث جعل الواهي ما روى بسند أو أسانيد، في كل منها متروك، ثم انظر  
بحثاً لطيفاً في محاولة جمع شتات أقوال أهل الفن، في تعريف الواهي، للأستاذ الدكتور: علي  
عبد الباسط مزيد في: موسوعة علوم الحديث/ص٨١٦، إصدار المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

وقد أشار الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري إلى أن له تحريراً خاصاً به، ينتهي فيه  
إلى أنه لا فرق بين الموضوع والواهي، قال في: (المغير، على الأحاديث الموضوعة في الجامع  
الصغير)/ص١٢: (ولم أستقص فيه كل الاستقصاء، بل اقتصر على ما هو ظاهر الوضع،  
واضح البطلان، بحيث قد يكون الموضوع في الكتاب قدر ما ذكرته، ولكن لما كان فيه بعض  
احتمال جعلته من قسم الواهي، فتركته، استناداً إلى تفرقتهم بين الواهي والموضوع، وإن كان  
ذلك عندنا غير صواب ولا مقبول، وشرح ذلك وبيان دليله يطول، ويحتاج إلى تأسيس  
وتأصيل، ومراجعة واسعة لكتب الرجال، وأحوال الضعفاء والمتروكين).



الذهبي في: (الموقظة): (ثم لا تطمع أن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح، بل الحفاظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه، وهذا حقٌّ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذا الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق) (٣٥).

والحاصل أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- لم يدقق في نقد الرجال أولاً، ثم لم يحرق الفوارق بين درجات الأحاديث ثانياً، مما جعل الكتاب يحتاج إلى تحرير وتحيص.

المُدرك الثالث: -وهو أهم وأكبر:-

أن الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- قد بنى كتاب (الموضوعات) جُملةً وأصلاً على كتاب (الأباطيل) للجوزقاني، واستقى مادة كتاب: (الموضوعات) من كتاب (الأباطيل)، حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة في ترجمة الجوزقاني في (تكملة الإكمال): (وقال لي نصر بن أبي الفرج بن الحصري بمكة: إن أبا الفرج ابن الجوزي لما صنف كتاب «الموضوعات» إنما أخذه من كتابه، يعني: الجوزقاني) (٣٦).

وقال الحافظ الذهبي في ترجمته في: (سير أعلام النبلاء): (له مصنف في الموضوعات يسوقها بأسانيد، يروي عن أبي محمد الدوني فن بعده، وعلى كتابه بنى أبو الفرج بن الجوزي كتاب: «الموضوعات» له) (٣٧).

---

٣٦ - تكملة الإكمال ١٨٦/٢، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة ١٤١٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي.

٣٧ - سير أعلام النبلاء ١٧٨/٢٠، وهو أيضاً في تاريخ الإسلام ٣٧/١٤٠.

وقال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان) بعد أن نقل كلاما لابن الجوزي في حق الجوزقاني: (وأشار بهذا الوصف إلى أن الحسين بن إبراهيم المذكور هو الحافظ المعروف بالجوزقاني، وقد ارتضاه هو، ونسخ كتابه الذي سماه: «الأباطيل والمناكير» بخطه، وذكر كثيرا من كلامه فيه، في كتاب: «الموضوعات»، ولا ينسبه إليه، كما بينت ذلك في عدة مواضع) (٣٨).

قلت: ومما يؤكد ذلك أن ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- بلغ من شدة عنايته بكتاب الأباطيل أنه كان قد نسخ لنفسه بخطه، وكأني به قد أكبَّ عليه، واعتنى به، وتأثر بطريقته، ومشى على منهجه، حينما أراد أن ينشئ كتاب الموضوعات، قال الحافظ ابن حجر في: (فتح الباري): (وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور، وترجمه بالأباطيل، وهو بخط ابن الجوزي، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في الموضوعات) (٣٩).

---

٣٨ - لسان الميزان/٢/٢٦٩.

٣٩ - فتح الباري/١٠/٣٠٦، ونحوه في لسان الميزان/٢/٢٧٠.

وقال أيضا في: (لسان الميزان): (قال الجوزقاني في كتاب الأباطيل)، فنقل عنه عبارة، ثم أتبعها قوله: (ولكن النسخة بالكتاب المذكور بخط أبي الفرج ابن الجوزي)<sup>(٤٠)</sup>.

وهنا وقفة، فإن ابن الجوزي قد نسخ كتاب الأباطيل بخطه كما سبق، كما أنه اقتضب لنفسه أيضا كتابا انتقاه من (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، قال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان): (ووقع بخط ابن الجوزي في منتقاه من الجرح والتعديل)<sup>(٤١)</sup>، وقال أيضا في: (لسان الميزان): (وقال أبو حاتم: مجهول، كذا ذكره المصنف في المغني، ولم أره في كتاب ابن أبي حاتم، ولعله ذكره في موضع آخر، وكأنه عن نسخة أخرى، فقد رأيته بخط من أثق به عن: «المنتقى من كتاب ابن أبي حاتم»، بخط ابن الجوزي)<sup>(٤٢)</sup>، فهذه لمحات مهمة، يمكن أن يستفاد منها في دراسة مصادر ابن الجوزي في بحوث الرجال، وفي نظره في الأسانيد، وفي كيفية تعليله للأحاديث.

---

٤٠ - لسان الميزان/٥/٤٢٩، ترجمة محمد بن يحيى الزهري.

٤١ - لسان الميزان/٢/١٦٢، ترجمة حازم بن بشير.

٤٢ - لسان الميزان/١/٤٦، ترجمة إبراهيم بن حنيفة.

وأقول: عَوْدٌ إلى اعتماد الإمام ابن الجوزي رحمه الله على الجوزقاني رحمه الله، فإن كُتِّبَ (الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير) تأليف الإمام الحافظ: أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين الهمداني الجوزقاني، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، كُتِّبَ مشكلاً؛ لأن طريقته فيه إيراد الحديث الباطل أو المعلوم، وتعقيبه بالخبر الصحيح الثابت، مشيراً إلى أنَّ المعارضة دليل بطلان الأول، قال الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفاظ): (وهو محتوٍ على أحاديث موضوعةٍ وواهيةٍ، طالعه واستفدت منه، مع أوهام فيه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها) (٤٣).

قلت: وطريقته هذه دقيقة جداً، وفيها خطورة ومجازفة؛ إذ مجرد التعارض بين الحديثين ليس بكافٍ في الإعلال، لاحتمال وجود وجهٍ من وجوه الجمع بينهما، خَفِيَ على المتصدي لذلك، وتبدى لغيره، فالأمر موقوفٌ على التنقيب على الأحاديث، ثم على مباحث أصوليةٍ عاليةٍ في أبواب التعارض والترجيح، ولذلك فقد انتقد الحفاظ مسلِكَ الجوزقاني ذلك، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في: (النكت

على ابن الصلاح): (فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة مطلقاً، وأكثر من ذلك الجوزقاني في كتاب: «الأباطيل» له، وهذا لا يتأتى إلا حيث لا يمكن الجمع بوجه من الوجوه، أما مع إمكان الجمع فلا) (٤٤)، ثم ساق الحافظ أمثلة لذلك.

وقد نقل عبارة الحافظ ابن حجر هذه العلامة المحدث السيد محمد جعفر الكفائي ت ١٣٤٥ هـ في: (الرسالة المستطرفة) (٤٥)، وعنه نقلها شيخ شيوخنا العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري ت ١٤١٨ هـ في كتاب: (التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني) (٤٦).

وللحافظ ابن حجر عبارة أخرى في ذلك، أوسع وأجمع، فقد ذكر في: (القول المسدد) كلام ابن الجوزي على أحد الأحاديث ثم قال: (قول ابن الجوزي: «إنه باطل»، و«إنه موضوع» دعوى لم يستدل

---

٤٤ - النكت على ابن الصلاح/٢/٨٤٦.

٤٥ - الرسالة المستطرفة/ص ١٤٩، ط: دار البشائر، بيروت.

٤٦ - التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني/ص ٦، ط: دار الأنصار، القاهرة، (د ت).

عليها، إلا بخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أن لا يمكن بعد ذلك؛ إذ فوق كل ذي علم عليم، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقف فيه، إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهره له<sup>(٤٧)</sup>.

فقد تبين أن نقد المتن أمرٌ دقيق، عميقُ الغور، وعمرُ المسلك، لكونه مبنيًا على مقايسة وموازنة، وإلمامٌ بمدى اتساقِ المتن، وموائمة لغيره من الكليات والأصول، من الكتاب، والسنة، والعمل المتوارث، والإجماع، والأصول عامة، والثواب تاريخية وغير ذلك، إضافة إلى إنفاق عمرٍ طويلٍ في ممارسة صنعة الحديث، والأُنس بالألفاظ والأحوال النبوية.

فكان لابد له من: سعة الاطلاع، والتمهر التام بالحديث وعلومه،  
ومن الإمام بالفقه وأصوله؛ إذ لهما مدخل كبير في تكوين الآلة التي  
يمارس بها المحدث النظر في المتن.

فلما أن كان هذا هو منحى الجوزقاني في كتابه، في صعوبة المنهج، ثم  
في صعوبة التطبيق، فقد كانت متابعة ابن الجوزي له سببا في خروج  
كتاب على هذه الصورة، فضلا عن اختلاف فلسفة الكلايين، فبناء  
أحدهما على الآخر مفضٍ إلى خلل لا محالة، وذلك أن الجوزقاني  
يقصد إلى النظر في المتن، وتوظيف ذلك في النقد والتعليل، بينما  
ابن الجوزي ينظر في مخارج الحديث وطرقه.

ولعل الذي دفع الجوزقاني إلى تعليل المتن بعضها ببعض هو قلة  
خبرته بأحوال الرجال، قال الحافظ ابن حجر في: (لسان الميزان):  
(فلعل الجوزقاني دخل عليه إسناد في إسناد؛ لأنه كان قليل الخبرة  
بأحوال المتأخرين، وجل اعتماده في كتاب الأباطيل على المتقدمين



إلى عهد ابن حبان، وأما من تأخر عنه، فيعمل الحديث إن رواه مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير<sup>(٤٨)</sup>.

#### المُدرك الرابع:

أن ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كان إذا فرغ من تأليف الكتاب من كتبه لا يحرقه، ولا يراجعه، بل يشرع بعده في كتاب آخر، فوَقَّعت في كتبه الأوهام لأجل ذلك، قال الموفق عبد اللطيف بن يوسف البغدادي: (وكان كثير الغلط فيما يصنفه فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره)، فعلق الحافظ الذهبي على ذلك بتعليقات مهمة، قال في: (طبقات الحفاظ): (قلت: نعم، له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة، والتحويل إلى مصنف آخر، ومن أن جل علمه من كتب صحف، ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي)<sup>(٤٩)</sup>، وقال في: (سير أعلام النبلاء): (قلت: هكذا هو، له أوهام وألوان، من ترك

---

٤٨ - لسان الميزان/٢/٣٧٠.

٤٩ - تذكرة الحفاظ/٤/١٣٤٧.

المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما  
لحق أن يحمره ويتقنه<sup>(٥٠)</sup>.

هذا وقد ألف ابن الجوزي كتاب الموضوعات على مراحل، نخرجت  
منه نسخة أولى، وكانت موجودة في حوزة الحافظ الزين العراقي  
رحمه الله، وكانت بخط الحافظ الزكي المنذري رحمه الله تعالى، قال  
الحافظ العراقي في: (التقييد والإيضاح): (هكذا نقلته من نسخة  
الموضوعات بخط الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري، وهذه  
النسخة هي النسخة الأولى من الكتاب، ثم زاد ابن الجوزي في الكتاب  
المذكور أشياء، وهي النسخة الأخيرة، فقال فيها: «رواه من الصحابة  
ثمانية وتسعون نفساً»، هكذا نقلته من خط علي، ولد المصنف، من  
الموضوعات)<sup>(٥١)</sup>.

وكان الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - قد قال في: (ميزان الاعتدال):  
(حبيب بن ثابت، لا يدرى من ذا، أتى بخبر باطل، روى عنه محمد

---

٥٠ - سير أعلام النبلاء/٢١/٣٧٨.

٥١ - التقييد والإيضاح/ص ٢٧٠.

بن رزق الله، له ذكرٌ في كتاب الموضوعات لابن الجوزي في ترجمة  
(عمر)<sup>(٥٢)</sup>، فعقب الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- على ذلك بقوله  
في: (لسان الميزان): (والذي في كتاب ابن الجوزي -من نسخة بخطِ  
المنذري-: حبيب بن أبي ثابت، وهو المحدث المشهور).

قلت: فكأن هذه النسخة النفيسة من كتاب الموضوعات قد آلت من  
الحافظ العراقي إلى تلميذه الحافظ ابن حجر، وترجع نفاسة النسخة  
المذكورة إلى أمرين:

أولهما: أنها صورة أولية من تأليف ابن الجوزي لكتاب الموضوعات،  
فيمكن أن تقوم دراسة حول مقارنة النسخة الأولى من الكتاب،  
بالنسخة الأخيرة التي استقر عليها، وانتهى إليها، ويستفاد من ذلك في  
رصد التطور العلمي، والتدرج الذي عبر عليه ابن الجوزي رحمه الله،  
ثم إنها تشبه صنيع الحافظ السيوطي في (الآليء المصنوعة)، حيث  
ألفه مرة أولية مقتضبه، ثم رجع بعدها بسنوات فأعاد تأليف الكتاب

حتى خرج بصورته المعروفة كما سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على نسخ كتاب: (الآليء المصنوعة).

الأمر الثاني: أنها نسخة بخط الحافظ الزكي المنذري - رحمه الله تعالى -، فكأنه كان قد اعتنى بها حتى نسخها لنفسه بخطه، ولا شك أنه سيحرر عليها تحريرات وتعقيبات وتقييدات.

ومن كتاب (الموضوعات) نسخة أخرى بخط أبي القاسم علي، ولد المؤلف الإمام ابن الجوزي، رحم الله الجميع، وقد اطلع الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - على هذه النسخة، ونقل منها مباشرة في: (لسان الميزان) في ترجمة بنوس بن أحمد الواسطي، فقال بعد أن ذكر حديثاً له: (قلت: والحديث له طرق، كلها واهية، ورأيت في نسخة الموضوعات بخط أبي القاسم ولد المصنف: «بنوس» بياء مثناة من تحت في أوله) (٥٣).

---

٥٣ - لسان الميزان/٢/٦٤، ترجمة بنوس بن أحمد.

وهذا الذي أصفه لك من اختلاف النسخ، يعلل توقف بعض المحدثين في طائفة من الأحاديث، يكون قد يتحقق عزوها إلى موضوعات ابن الجوزي، ثم هي غير موجودة في الكتاب، ومن هذا النمط قول العلامة ابن عراق في: (تنزيه الشريعة): (هذا الحديث ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «تبيين العجب»، وعزاه إلى موضوعات ابن الجوزي، وأورده بستده من حديث ابن عباس، ولم يذكره السيوطي، ولا الذهبي في تلخيصه، ولا السيوطي في الآلئ، ولا هو في النسخة التي عندي من الموضوعات، فكأنه في بعض النسخ دون بعض)<sup>(٥٤)</sup>.

## فصل

في بيان ماهية صنعة ابن الجوزي في كتابه،  
وأنها من باب الحكم لا من باب التعليل.

وتبقى هنا مناقشة لاحتمال أورده فضيلة الأستاذ عمر حسن فلاته؛ إذ قال: (والذي يظهر لي - والله أعلم - أن ابن الجوزي استهدف أمراً عند تأليف كتابه يغير تصور من انتقده؛ ذلك أن ابن الجوزي إنما راعى اصطلاح علماء الحديث، والنكات التي يلحظها علماء العلل، وخاصة فيما يتعلق بالإسناد، زيادة على استهداف المتن، في حين أن غيره من الأئمة إنما استهدف المتن الوارد في كتابه دون مراعاة للعلل الواردة في الإسناد، ونظرته كانت مقصورة على المتن، فمن ثم كانت الفجوة بينهما متسعة، في حين أن المنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع، وما ذهبت إليه لا يعني أن ابن الجوزي محق في كل أحكامه... الخ) (٥٥).

قلت: والكلام هنا على منهجيتين مختلفتين، إذ الفارق معلوم بين الحكم على سندٍ بعينه، والنظر في علله، بقصد تعليل راوٍ من رواته، بهيئة مستنكرة يسوق بها متنا معلوما، يخالف بها المعهود من عموم الرواة في سوق ذلك الحديث، مما هو مقصود المصنفين في نقد الرجال وجرحهم، وإن كان المتن في ذاته ثابتاً من طرق أخرى.

وبين الحكم على الحديث في ذاته، بعد استيعاب طرقه، واستخراج علله، توصلاً إلى حكمٍ على الحديث من حيث هو، من خلال مجموع الطرق.

وهذا الذي تفضل به فضيلة الدكتور عمر فلاته في غاية البعد، بل الأمر على عكس ما يطرحه، كما يلوح لمن سبر الكتاب ومارسه؛ إذ مدار كلام الشيخ عمر فلاته أن ابن الجوزي قصد قصداً إلى بيان علل الأسانيد دون نظر منه في حال المتن في ذاتها، وأن الحفاظ ظنوا أحكامه على الأسانيد المخصصة لتعليل رواتها حكماً منه على الأحاديث في ذاتها، فحاكموه إلى الأحكام الباتة على الأحاديث، على خلاف مقصوده.

وبينما هو مشغول بتعليل أسانيد معينة، دون نظر إلى ثبوت متونها، إذ بهم يظنونهم يحكم بالوضع على تلك الأحاديث في ذاتها.

هكذا يصور الدكتور عمر فلاته ذلك التباين المنهجي بين ما صنعه ابن الجوزي، وبين صنيع منتقديه من حفاظ الحديث وصيارفته، والحقيقة أن الأمر على العكس.

واليك كلمة دقيقة لحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى-، اشتملت على التصوير الصحيح المطابق للواقع، في ماهية صنيع ابن الجوزي في كتابه، وأنه صنيعه وتصرفه الحديثي هل هو من باب العلل، أو من باب الحكم على الحديث؟ قال في: (الآلء المصنوعة): (واعلم أنه جرت عادة الحفاظ كالحاكم، وابن حبان، والعقيلي، وغيرهم، أنهم يحكمون على حديث بالبطلان، من حيثة سند مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغتر ابن الجوزي بذلك، ويحكم على المتن بالوضع مطلقا، ويورده في كتاب



الموضوعات، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر، وهذا الوضع من ذلك.

وقد قال «الحاكم» في ترجمة شيخه: أبي بكر محمد بن أحمد الثقفي الزكي، فعرض علي حديثا عنه بإسناد مظلم، عن الحجاج بن سمرة قال: سمعت سمرة بن جندب -رفعه-: «من أراد الله به خيرا فقهه في الدين»!! فقلت: هذا باطل، وإنما تقرب به إليك أبو بكر الشافعي، لأنك من ولد الحجاج انتهى.

ومعلوم أن هذا المتن صحيح من طريق أخرى، وإنما حكم عليه بالبطلان من حيثية هذا السند المخصوص، الذي اختلقه أبو بكر، وكثيرا ما نجدهم يقولون: هذا الحديث، بهذا الإسناد باطل، أي: وهو بغيره ليس بباطل، فمثل هذا لا يذكر في كتب الجرح والتعديل في ترجمة الراوي الذي يراد جرحه<sup>(٥٦)</sup>.

وهذه الكلمة هي المفتاح الدقيق لكاتب ابن الجوزي، حيث تضمنت تلك الأسطر الإبانة والإعراب، والتصوير الصحيح المطابق للواقع، لمنهج ابن الجوزي، ونواحي القصور فيه، والمنهج الذي ينبغي أن ينتبه إليه المحدث، عند ممارسة الصنعة الحديثة، ووجوه الاستدراك التي قام بها الحافظ السيوطي بعد ذلك في كتاب اللآلي.

قال شيخ مشايخي العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على: (الرفع والتكيل): (وهذه الفائدة التي أشار إليها الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى عظيمة الأهمية جدا، فقد تضمنت منهجا عليا في بابها، وكشفت عن الفارق الهام بين ما يذكر في «كتب الموضوعات»، وما يذكر في «كتب الجرح والتعديل»، من الأحاديث المطعون فيها، فاشدد يدك عليها، والله يعلمك ويتولاك) (٥٧).

قلت: قال الحافظ ابن حجر في: (النكت على ابن الصلاح): (وقال العلائي: دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع؛ لأن مستنده في غالب ذلك بضعف راويه.

قلت: وقد يعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث،  
بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمولا على قيد أن:  
تفرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد روي من وجه آخر،  
لم يطلع هو عليه، أو لم يستحضره حالة التصنيف.

فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها، فذكر في كتابه الحديث  
المنكر، والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب، وقليل من  
الأحاديث الحسان، كحديث صلاة التسييح، وكحديث قراءة آية  
الكرسي دير الصلاة؛ فإنه صحيح، رواه النسائي، وصححه ابن حبان،  
وليس في كتاب ابن الجوزي من هذا الضرب سوى أحاديث  
قليلة جداً.

وأما من مطلق الضعف ففيه كثير من الأحاديث، نعم أكثر الكتاب  
موضوع، وقد أفردت لذلك تصنيفاً أشير إلى مقاصده، فما فيه من  
الأحاديث الصحيحة أو الحسنة حديث صلاة التسييح، وقراءة آية  
الكرسي كما تقدم، وحديث

ولابن الجوزي كتاب آخر سماه: «العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية»، أورد فيه كثيراً من الأحاديث الموضوعة، كما أورد في كتاب الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، وفاته من كلا النوعين قدر ما كتب في كل منهما أو أكثر، والله الموفق (٥٨).

قلت: وهذا الذي يتكلم عنه الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر -رحمهما الله تعالى- هو الذي استقرّ وتبلور عند أهل هذه الصناعة الشريفة، فيما عرف عندهم من التفرقة بين: الحكم على الإسناد، والحكم على الحديث من حيث هو.

فإن الحكم على الإسناد يقتضي نظراً وتحريراً لأحوال كل واحد من رواته، مع التدقيق في كلام نقاد الرجال، ثم النظر في صيغ التحمل والأداء، إلى آخر تلك الوظائف العلمية المتعاقبة، التي يقوم بها من ينظر في سند من الأسانيد تصحيحاً وتضعيفاً، ثم إن المحدث يخلص من ذلك بالحكم على ذلك السند خاصة بالصحة أو الضعف، ويبقى المتن أو الحديث من وراء ذلك قابلاً لاحتتمالات أخرى من القبول

أو الرد، تقتضي نظراً زائداً على ما سبق؛ إذ ينهض المحدث النقاد، العارف بالصنعة، عند إرادة الحكم على حديث من الأحاديث، فلا يزال حتى يستوعب طرق الحديث وأسانيده، ويجهّد في جمع مخارجه، ويدقق في أحوال روايته، وفي صيغ التحمل والأداء، وينظر في متابعاته وشواهد، وينظر فيما يسفر عنه جمع الطرق من الشذوذ أو الإلعال، مما لا يتبين أبداً من دراسة سند واحد، إلى آخر الوظائف العلمية الحديثية المركبة، التي يعبرُ عليها المحدثُ المستبصرُ المؤهل، العارفُ بالصنعة، حتى ينفصل عن الحكم على الحديث من حيث هو بالقبول أو الرد.

قال الحافظ النقاد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري -رحمه الله تعالى- في: (المثنوي والبتار): (وكون الأحاديث تتقوى بكثرة الطرق، وترتفع معها من الضعف إلى الحسن، ومنه إلى الصحة: أمر معلوم.

ومن أجل عدم اعتبار الطرق، والنظر إلى مجموعها، وقع ابن الجوزي فيما وقع فيه من الخطأ الصراح، فأكثر في موضوعاته من إخراج

الأحاديث الضعيفة، التي لا تخط إلى درجة الواهي، فضلا عن الموضوع، وكذلك أكثر من إخراج الأحاديث الحسنة والصحيحة، وكثر تعقب الحفاظ عليه، ونهوا على موضوعاته، وحذروا من الاعتماد على حكمه إلا للعارف الماهر.

وذلك أنه يجد في إسناد الحديث راويا متهما أو مجهولا، ولا يقف له على إسناد آخر، فيبادر إلى الحكم بوضعه، ويكون له في الواقع أسانيد يتعذر الحكم معها بوضعه، بل قد ترفعه إلى درجة الحسن والصحيح، كما بين كثيرا منها الحفاظان: العراقي، وتليذه الحافظ ابن حجر في مواضع متعددة، من كتبهما وأماليهما، وأفردا لما فيه من أحاديث المسند للإمام أحمد جزءا مخصوصا.

وتبع ذلك الحافظ السيوطي فذكره في تعقباته، وأظهر صحة كثير من تلك الأحاديث وحسنها، باعتبار ما وجد لها من المتابعات والشواهد، وابن الجوزي معذور في ذلك، لعدم وقوفه على المتابعات والشواهد<sup>(٥٩)</sup>.

---

٥٩ - المثنوي والبتار، في نحر العنيد المعثار، الطاعن فيما صح من السنن والآثار/١/١٧٢.

قلت: ولم يزل يتلجلج في صدري أن الإمام ابن الجوزي غير معذور في ذلك، فإنه لا يتأتى الحكم على الحديث بالصحة أو الوضع، من غير إجراء حديثي دقيقين، يجمع فيه المحدث النقاد طرق الحديث، ويضم بعضها إلى بعض، حتى يقف على مدار الحديث، ويتوصل إلى المعقد الذي له مدخل في الحكم، بحيث إذا كان عدلا صح حديثه، وإذا كان كذابا ومدار الحديث عليه حكم على حديثه بالوضع، ومن لم يقيم بهذه الخطوات والإجراءات فإن حكمه على الحديث فيه تقصير في البحث، والشأن ليس بالهين، إذ هو تعامل مع أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، والتي هي حجةٌ وحيٌّ وشرعٌ ودين، فيفضي ذلك المسلك إلى نسبة ما لا يصح، أو إبطال ما هو صحيح النسبة، فكنت أرى أن صنيع الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- فيه تقصير، حتى تعجبت من قول الحافظ السيد أحمد بن الصديق: إنه معذور في ذلك.

والعلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نص نفيس، نبه فيه على هذا المدرك، مع وافر الأدب، ومراعاة الحرمة للإمام ابن الجوزي، فقد نقل العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عبارة الحافظ السيد أحمد الصديق سابقة الذكر، في تعليقاته الحافلة الماتعة على كتاب

(الرفع والتكميل)، ثم عقب عليها بقوله: (قال عبد الفتاح: العذر لابن الجوزي غير واضح؛ إذ حق من يتكلم في قضية أن يستوفي طرقها وأطرافها، أو يحدد كلامه وحكمه فيها، فكما لا يصح حكم القاضي ولا يعذر إذا حكم في قضية دون استيفاء أطرافها نفياً وإثباتاً، كذلك لا يعذر الذي يتوجه لتدوين كتاب في الأحاديث الموضوعة، ولا يستوفي النظر في طرقها وأطرافها، فإنه يكون قد نفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله، وفي هذا مسئولية جسيمة، نسأل الله التوفيق والسداد) (٦٠).

قلت: والحاصل أنه هناك فارق بين الحكم على سند معين لإلعال راو بعينه، وبين الحكم على الحديث في ذاته، بعد جمع طرقه، والوقوف على علله، قال الحافظ السيد أحمد الصديق في: (المداوي): (وينبغي التمييز بين صنيع أهل الحديث في الرواية وصنيعهم في الحكم والدراية، فإن المحدث الراوية المخرّج، قد يتكلم على الحديث باعتبار كل سند من أسانيده على انفراده، ويخبر أنه لم يوجد له سند على شرط الصحيح أو الحسن على انفراده، في رأيه الذي قد يكون غيره مخالفاً

---

٦٠ - من تعليقاته - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - على الرفع والتكميل/ص ٣٢٧.



له فيه، أما الحديث في نفسه فلا يتعرض للكلام عليه أو له، لأنه ليس من نظره ولا من وظيفته، والمحدث الفقيه، صاحب النظر في الدراية واستنباط الأحكام، ينظر إلى الحديث في ذاته، ويحكم عليه أو له بمجموع طرقه، لا بالنظر إلى كل واحد منها على انفراده، فكم حديث طرقه كلها ضعيفة، ولكن المتن مع ذلك صحيح، أو متواتر، بالنظر إلى المجموع، وهذا الذي سماه المتأخرون صحيحاً لغيره، واحتج به الأئمة فيما لا يحصى من المسائل، حتى نسخوا به القرآن المقطوع به، كحديث: «لا وصية لوارث» فإن أسانيده كلها ضعيفة، ومع ذلك احتجوا به بمجموع طرقه، ولو جمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيدها كلها ضعيفة لجاءت في مجلد حافل ضخيم<sup>(٦١)</sup>.

وقال أيضاً في: (المداوي): (فالحكم على الحديث لا على الأسانيد، فإذا صح الحديث من طريق فلا عبرة بالطريق الضعيف لأنه معضد فقط، بل وهو صحيح أيضاً بالنظر إلى كون ضعف راويه قد تحقق ارتفاعه، وسلامة الحديث منه، بوجود السند الصحيح، فإن الضعف ليس هو وصفاً لازماً له، وإنما هو غلبة ظن كذب الراوي أو غلظه،

---

٦١ - المداوي، لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي/٤/٢٢٧، ط: دار الكتي، القاهرة.

فإذا وجد ما يحقق ارتفاع الغلط، والأمن من الكذب، فالخبر صحيح، ولا معنى لأن يكون صحيحاً من طريق، ضعيفاً من طريق إلا باعتبار آخر، وهو عدم ثبوته عند شيخ مخصص، ككونه من حديث مالك أو من حديث شعبة مثلاً، وهذا أمر آخر يبحث عنه في كتب الرجال والعلل، التي يحكم أصحابها على الأسانيد دون المتون، فيعبرون عن حديث بأنه موضوع منكر، وهو في الأصل متواتر مخرج في الصحيحين<sup>(٦٢)</sup>.

وخلاصة ما سبق من كلام الحفاظ الكبار أن ابن الجوزي رحمه الله متعرضٌ للحكم بالوضع على الحديث في ذاته، دون القصد إلى تعليل سندٍ مُخَصَّصٍ كما زعمه بعض العلّاء الفضلاء، وأنه في حكمه على الحديث في ذاته غير قائم بمقتضى الصنعة الحديثية وهيئتها الكاملة من جمع أسانيد الحديث، وسبر الطرق، وتحرير الكلام في الرجال.

## فصل

في بيان موارد ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - في كتاب  
(الموضوعات) ، وأن صنعة ونظره الخاص ظاهر في كتابه ،  
وهو الذي تتعرض لوضعه في موازين أهل الحديث

سبق أن الإمام ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - قد بنى كتابه في الأصل  
على كتاب (الأباطيل) للجوزقاني، فهذا مورد من أكبر موارد كتابه،  
ويشكل لباب الكتاب وجوهه، لكنه أضاف إليه مادة علمية استقاهها  
من عدد من التصنيف والجوامع في الحديث والرجال، لاسيما وهو  
واسع الاطلاع، كثير التأليف.

فمن أهم موارد كتاب (الموضوعات) كتب الإمام الحافظ النقاد  
ابن حبان رحمه الله، وخصوصا كتاب (المجروحين)، حتى إن ابن  
الجوزي رحمه الله قد نلخص مقدمته لكتاب الموضوعات، والتي تكلم فيها  
على أصناف الوضعين، من مقدمة كتاب: (المجروحين) لابن حبان.

فقد عقد ابن حبان -رحمه الله تعالى- فصلاً سماه: (ذكر أنواع جرح الضعفاء)<sup>(٦٣)</sup>، فجعلهم عشرين نوعاً، فجاء ابن الجوزي في مقدمة موضوعاته، بفصل سماه: (فصل في تقسيم الرواة الذين وقع في حديثهم الوضع)<sup>(٦٤)</sup>، والذي يقابل ويطابق عبارات ابن الجوزي بعبارات ابن حبان، ويطابق أمثله بأمثله، يجد أنها هي هي، مع تلخيص طفيف، وإضافات عابرة.

ثم كتب الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، ولابن الجوزي اشتغال كبير بكتب الخطيب، يدور في فلكه، ويسند من طريقه.

وقد أجمل ابن عراق القول في ذلك، فأشار إلى موارد ابن الجوزي في: (تنزيه الشريعة) فقال: (ومواد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالباً: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعقيلي، وللأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، والأفراد للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين،

٦٣ - المجروحين/ص ٦٢-٨٨.

٦٤ - الموضوعات/ص ١٥-٣٥.

والحلية وتاريخ أصبهان وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، وتاريخ نيسابور وغيره من مصنفات الحاكم، والأباطيل للجوزقاني<sup>(٦٥)</sup>.

هذا وقد سبقه الحافظ السيوطي رحمه الله، فذكر في موضع عابر من كتاب (اللائئ) عبارة مهمة، يشير فيها إلى شيء من موارد ابن الجوزي في كتابه، وقد سقتها قبل صفحات مع تعليق عليها هناك، لما لاح لي من أن عبارة الحافظ السيوطي المشار إليها هي مفتاح كتاب ابن الجوزي في كتابه.

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في: (حجة الله البالغة) بعد كلام طويل: (ومظنة هذه الأحاديث: كتاب «الضعفاء» لابن حبان، و«كامل» ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي)، إلى أن قال: (وهذه الطبقة: مادة كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي)<sup>(٦٦)</sup>.

---

٦٥ - تنزيه الشريعة ١/٤/.

٦٦ - حجة الله البالغة/ص ١٠٧، ط: المطبعة الخيرية، القاهرة، سنة ١٣٢٢ هـ.

قال الدكتور عمر حسن فلاته في (الوضع في الحديث): (لم يصرح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها، لكن الناظر في كتابه يظهر له أنه اعتمد كثيرا على كتب الضعفاء، مثل كتاب الكامل لابن عدي، ومعرفة المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي، وغيرها من كتب الضعفاء، التي عنيت بذكر مناكير الرواة المجروحين، كما اعتمد أيضا على كتب تواريخ المدن، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ الشام لابن عساكر، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما، مما تضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروى عنهم، وكذلك معاجم بعض الرواة من المشايخ، كمعاجم الطبراني: الكبير، والأوسط، والصغير، وغيرها من المعاجم والكتب، التي يمكن معرفتها بالنظر إلى أسانيدها) (٦٧).

وقد عقد الأستاذ نور الدين بن شكري بن علي بويار جيلار فصلا جيدا في موارد ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، ساق فيه طائفة من كلام أهل الحديث في ذلك، ثم أورد مسرداً مهما في ما تيسر له جمعه

---

٦٧ - الوضع في الحديث/٤٥٩/٣، للدكتور عمر حسن عثمان فلاته، ط: مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان بيروت، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

من أسماء الكتب، والمسانيد، والمصنفات، والمعاجم، والتفاسير، وكتب التاريخ، وذيولها، والأجزاء الحديثية، وكتب العلل، والقوائد، والنسخ الحديثية، وكتب الفضائل، وغير ذلك<sup>(٦٨)</sup>.

ثم في الأخير تأتي أنظار ابن الجوزي، وخلاصة نقده الخاص، ورأيه هو في التعليل، الكاشف عن معالم الصنعة الحديثية الدقيقة عنده، وكيف كان تصويره لها، وكيف كانت هيئة الاعتبار عنده.

والحديث عن الفرق ما بين موارده ومجهوده الخاص مهم جداً، بحيث إذا رُدَّ كلُّ نقل أو عبارة إلى صاحبها، فما مقدار ما يتبقى له من نظر وتعليل وبحث، فلا بد حينئذٍ من الفصل بين مقوله ومنقوله، بحيث تبقى أنظاره الخاصة، التي يتبين منها مقدار تحقيقه وتحريره في العلم، وإلا فإن غاية أمره تكون راجعة إلى سعة اطلاعه، وكثرة بحثه وتفنيشه، دون الإبانة عن مدركه العلمي، وهيئة غوصه على معاهد البحوث العلمية.

---

٦٨ - انظر مقدمات تحقيقه لكاتب الموضوعات/١/١٠٥-١١١.

وهذا النمط من المقارنة بين بحوث العلماء يرجع على الدارس بفوائد لا تنحصر، منها: تنسيب المسائل، وعزوها إلى مكانها ومصادرها الأولى، مما يسهل معه تتبع التطور التاريخي للمسألة، ورصد المقدار الذي أضافه اللاحق للسابق، ومن هذا الباب تفتتح أبواب كثيرة في رصد مناهج العلماء في بناء العلم والمعرفة، وهذا كله شديد النفاسة والأهمية، حيث يرى الباحث عقول هؤلاء الجهابذة وهي تتحرك، وتتنصرف، وتبني وتضيف إلى البحوث العلمية، ويتبين بذلك أيضا من ابتكر المبحث العلمي، ومن عكف على إنضاجه وتحريره، ومن عكف على مراجعته وتحرير مذكره، ومن أكبَّ بعد ذلك على تلخيصه وتقريره، وهي وظائف علمية متعاقبة، قسمها الله تعالى على العلماء، وجعل لكل جيل، ولكل زمان، دورا في خدمة العلم، ووجهها من وجوه تحرير المسألة، وسبحان من قسم العطايا والأرزاق والحظوظ.

وانظر مثلا قوله في: (الموضوعات): (واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين، ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فثقل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته؛ لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من



الثقات، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلس، وهذا أشكل الأمور، وقد تكلمنا في هذا في الباب المتقدم<sup>(١٩)</sup>.

فهذه العبارة مهمة جداً، من حيث إنها تُعرب عن جانبٍ من جوانب عمله النقديّ، وتُفصِّحُ عن مقدماتٍ تكشف عن معالم نظريته النقدية، ومن المعلوم أن أحكام المحدثين والنقاد على الأحاديث تزداد نفاسةً وأهميةً إذا جاءت مُعلَّلة، مصحوبةً بحجثياتها، بحيث تُطلع المستغل على المقدمات التي كانوا يتوصلون بها إلى أحكامهم، فكأنهم أشركوا المُطالعَ في العمل الذهنيّ الذي لا يُسَطِّرون على الورق إلا نتائجه، ولو اجتهد باحثٌ في جمع أمثال هذه العبارات التعليلية، من

---

٦٩ - الموضوعات/١/٦٥، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حدان.

كُتِبَ الموضوعات وغيره من كتب ابن الجوزي، لكان هذا حسنا جدا، في التوقيف على اختياراته وتحريراته، التي تتكون منها نظريته النقدية، والتي يشرح فيها المدارك التي يبني عليها حكمه بالوضع.

ولعل هذا المعنى هو الذي يشير إليه الحافظ ابن حجر بقوله في: (لسان الميزان): (فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب،) (٧٠).

وأيضاً ففي العبارة المذكورة من ابن الجوزي مَلَّحٌ مهم، حيث شرح هنا معنى العقل الذي يرد الحديث لمخالفته، وهو المحال العقلي، دون المحال العادي، وهذا موضع الكلام في الفصل القادم.

## فصل

في تحرير معنى مباينة الأصول ومخالفة المعقول، التي جعلها ابن الجوزي مُدركة الأكبر في الحكم على الأحاديث بالوضع، مع بيان مدى التقارب والتباعد بين كلامه، وبين ما نقله السيوطي عنه

سبرتُ جملة من التعاريف الحديثية عند ابن الجوزي رحمه الله، واعتبرتها، فرأيت أنه يغلب على تعاريفه الإجمال، وأنها غير جارية على نمط التعاريف المحكمة، الجامعة المانعة.

\* فمن ذلك تعريفه للحديث الحسن، بأنه: (الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل) (٧١)، فإنه تعريف غير مُحدد المعالم، وقد تجافى الحفاظ عنه، وهو من جملة عدة تعاريف للحديث الحسن، وصفها الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بقوله: (كل هذا مستبهم، لا يشفي الغليل) (٧٢)، وقال ابن دقيق العيد في: (الاقتراح): (مع أن قوله: «فيه ضعف

---

٧١ - الموضوعات/١٦/٢، ط ٣: مؤسسة النداء، أبو ظبي، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور محمود أحمد القيسية.

٧٢ - علوم الحديث/ص ٣٠، ط: دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، س ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: شيخنا العلامة المحدث نور الدين عتر.

قريب محتمل» ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة<sup>(٧٣)</sup>، وقد أكثر الحفاظ من التنبيه على ما في هذا الحد من الإبهام، كما تراه في: (التقييد والإيضاح) للعراقي، و(الشذا الفياح) للأبناسي، و(تدريب الراوي) للسيوطي، و(الغاية، في شرح الهداية) للسخاوي، وغير ذلك.

وقد تبعه عليه الحفاظ ابن دحية، قال الزركشي في: (النكت على مقدمة ابن الصلاح): (هذا قاله ابن الجوزي في كُتاب الموضوعات والعلل المتناهية وجزم به ابن دحية في العلم المشهور)<sup>(٧٤)</sup>، قلت: والحافظ أبو الخطّاب ابن دحية توفي سنة ٦٣٣هـ، ودفن بسفح المقطم بالقاهرة، فلا يبعد أن يكون استقاه من ابن الجوزي، لا سيما وقد كان لابن دحية رحلة مشرقية، نزل فيها بغداد، وحدث، وأكثر من المطالعة، ولم يمض حينئذ على وفاة ابن الجوزي إلا سنوات،

٧٣ - الاقتراح/ص ٨، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٤ - النكت على ابن الصلاح/ص ١٠٠، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة

١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

فلا يبعد اطلاعه واستفادته من تصانيفه، وكتاب (العلم المشهور، في فضائل الأيام والشهور) مخطوط.

بل قال ابن دحية في: (النبراس): (ولما رحلت في طلب العلم إلى البلدان، من بلاد بني عبد شمس إلى بلاد بني عبد المदान، ودخلت خراسان، وعائنتُ ملك بني ساسان، وسلكتُ على إقليم طوس إلى مدينة طابران، وقصدتُ الرواية بِإِسْفَرَايِينَ، وانحدرتُ إلى جُرْجَانَ، وركبتُ البحر إلى بلاد مَازَنْدَرَانَ، وقرأتُ بمدينة أَمَل وهي طَبْرِسْتَانَ، ووصلتُ بلاد قَهْسْتَانَ، إلى ساوة، إلى آوة، إلى مدينة قُم، إلى قاسان، إلى المدينة الكبرى أَصْبَهَانَ، موضع عبادة النيران، وعبرتُ منها إلى إِصْطَخَرَ، قاعدة النبي سليمان، وأخذتُ من طريق خُورزْسْتَانَ، إلى طريق حُلُوان، وقاسيتُ من الغربية أَصْنَافَ الألوان، ومررتُ على مدائن كسرى أَنُوشِروان، وزرتُ بها قبر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم الزاهد العابد المعمر سلمان) (٧٥).

---

٧٥ - النبراس، في تاريخ خلفاء بني العباس/ص ١٦٦-١٧٠، ط: وزارة المعارف العراقية، سنة ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م، تحقيق: عباس العزاوي.

فهذه الرحلة المشرقية الواسعة، المصحوبة بالحرص على التصانيف والكتب، مع النهم للقراءة والمطالعة، ترشح كون هذا التعريف قد سرى من تصانيف ابن الجوزي إلى الحافظ ابن دحية، في وقت كانت تعاريف الحديث الحسن فيه نادرة، تُلْتَقَطُ بالملاقيط.

\* ومن ذلك تعريفه للواهي بأنه الكثير العلل الشديد التزلزل، فإنه تعريف مشكل، لا يتميز به الحديث الواهي عن الحديث الموضوع، وقد تقدم الكلام عليه هنا في هذا الجزء.

\* ومن ذلك تعريفه للحديث الموضوع؛ فإنه عرفه في: (الموضوعات) بقوله: (فكل حديث رأيت: يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع) (٧٦)، فهذان قيدان مهمان، يتحقق بهما أو بأحدهما مناهض في الحديث، ومتى اجتمعا معا في حديث أو اتصف بأحدهما فقد حصل الجزم بوضعه.

وقال أيضا: (وإن ارتبت فيه ورأيتك يبين الأصول فتأمل رجال  
إسناده واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بالضعفاء والمتروكين فإنك  
تعرف وجه القدح فيه)<sup>(٧٧)</sup>، فقد اقتصر هنا على قيد واحد وهو  
مباينة الأصول.

وإن كان الحافظ السيوطي قد حكى في: (تدريب الراوي) عبارة  
ابن الجوزي على نحو مغاير، فقال: (وقال ابن الجوزي: ما أحسن  
قول القائل: إذا رأيت الحديث يبين المعقول، أو يخالف المنقول، أو  
يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع)<sup>(٧٨)</sup>.

قلت: فجعل مدار الوضع على تحقق ثلاثة قيود، أو وجود أحدها، لا  
على قيدين فقط كما سبق نقله من كتاب الموضوعات، وقد تتبعته،  
فلم أظفر بحكاية هذا القول عن ابن الجوزي على النحو الذي حكاها  
السيوطي إلا عند السيوطي فقط، في: (تدريب الراوي)، فلا أدري،  
هل هو من تصرف السيوطي في العبارة، أو أنه رحمه الله قد تفرد

---

٧٧ - الموضوعات ١/٦٠.

٧٨ - تدريب الراوي ١/٢٧٧.

بالاطلاع عليه بهذا التصنيف، في شيء من تصانيف ابن الجوزي رحمه الله، وهذا غير مستبعد في جانب سعة اطلاع الحافظ السيوطي، ووقوفه على المصادر النادرة التي لم تصل إلينا، وغير مستبعد أيضا في جانب كثرة تصانيف ابن الجوزي، وقد جاوزت تصانيفه الألف تصنيف كما سبق.

والإلا فقد نقل الحافظ السخاوي في: (فتح المغيث) كلام ابن الجوزي على النحو المعهود الموجود في كتاب الموضوعات، فقال: (قال ابن الجوزي: «وكل حديث رأيته يخالفه العقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا يتكلف اعتباره»)، أي لا تعتبر روايته، ولا تنظر في مجرحهم، أو يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة، أو مبينا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل) (٧٩).

فبقي السيوطي متفردا بحكاية عبارة ابن الجوزي ذات القيود الثلاثة، والتي هي: مباينة المعقول، ومخالفة المعقول، ومناقضة الأصول.



وهذا موضع دقيق، يحتاج إلى تحرير، ألا وهو حسن التركيب والتنسيق بين ما قاله ابن الجوزي، وما نقله عنه السيوطي، وهو مصدق في نقله؛ إذ قد اتفقا معا على القيد الأول، وهو الذي عبر عنه ابن الجوزي بخالفة المعقول، فزاده السيوطي تحريرا للعبارة حين عبر عنه بالمباينة، واتفقا على القيد الثاني، وهو مناقضة الأصول، وقد اتفقت فيه عبارة ابن الجوزي والسيوطي، فأسمياه: (مناقضة الأصول)، وإن كان ابن الجوزي عبر عنه في موضع آخر من الموضوعات بالمباينة، وهذا القيد شرحه السيوطي بما يخالف شرح ابن الجوزي له، فقد جعله السيوطي: الخروج من معهود مشهور كتب السنة، وجعله ابن الجوزي مصادمة القواعد العامة للشريعة، وبقي القيد الثالث، والذي هو مخالفة الأصول، وهو الأليق بذلك المعنى الذي شرح به السيوطي عبارة مناقضة الأصول.

وعليه فسوف أستخلص القيود الثلاثة من كلام الشيخين ابن الجوزي والسيوطي رحمهما الله، ثم أعقب بشرح كل قيد على حدته:

## القيد الأول:

مخالفة المعقول، وهو بحسب تعبير السيوطي (مباينة المعقول)، والتعبير بالمباينة أجود وأدق، وأشدّ جريانا على قواعد الصناعة المنطقية المحكّمة الدقيقة، والتباين أن يفترق الكليان كلياً من الجانبين، بمعنى ألا يصدق كل منهما كلياً على ما صدق عليه الآخر، وأنه لا علاقة بينهما من ناحية المصدق أصلاً، بل يكون نطاق كلّ واحدٍ من هذه الكليّات غير نطاق الكليّ الآخر، فيُردّ الحديث إذا جاء بالحال العقلي، ويحكم على ناقله بالخطأ والوهم، وقد وضع ذلك ابن الجوزي بنفسه، فقال في: (الموضوعات): (لأنّ المستحيل لو صدر عن الثقات رد، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خالق من الثقات، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره) (٨٠).

---

٨٠ - الموضوعات/١/٦٥، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حمدان.

قلت: وتمثيله بدخول الجمل في سم الخياط تمثيل لطيف، يشير به إلى المحال العقلي؛ إذ دخول الكبير في الصغير مع بقاء كليهما على حاله يفضي إلى اجتماع النقيضين، واجتماع النقيضين أحد الأسباب التي تفضي إلى المحال العقلي، قال الإمام بدر الدين الزركشي في: (لقطة العجلان): (المفضي إلى الاستحالة أربعة: أحدها: الدور، والثاني: التسلسل، والثالث: الجمع بين النقيضين، والرابع: الترجيح بلا مرجح، وقيل: ليس بمستحيل)<sup>(٨١)</sup>.

والحديث النبوي ربما أتى بما يتقاصر العقل عن إدراكه، لكنه لا يحيله، وكلام ابن الجوزي مع ما اشتمل عليه من الإشارة إلى المحال العقلي، فيه تصريح بأن الحديث يُردُّ إذا أتى بما هو محالٌ عقلاً، وأنه لا يُردُّ الحديثُ بعقول الأفراد، المتفاوتة في الحدة والذكاء، وقد يسوغ بعضها لحده وقوة مدركه ما لا يطيق غيره أن يفهمه، فالعقل الذي يُردُّ له الحديث هو القضية العقلية التي اتفق الناس على صحتها، قال العلامة المحدث السيد عبد الله بن الصديق الغماري

---

٨١ - لقطة العجلان/ص٣٨، مع شرح شيخ الإسلام زكريا، وحاشية العلامة الشيخ ياسين، من طبعة أصلية نفيسة، طبعت في مطبعة وداي النيل، بمصر، سنة ١٣٢٨ هـ.

في: (القول الجزل): (وجهل معنى قول العلماء في تعارض الحديث والعقل؛ فإنهم لم يقصدوا عقل الفرد من الناس؛ لأن عقول الأفراد تتفاوت، وليست على وتيرة واحدة من الذكاء والفطنة، وإدراك صعاب المسائل، وإنما أرادوا بالعقل: القضية العقلية التي اتفق العقلاء على صحتها، مثل: الواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا، فهذا هو العقل الذي يُردُّ لأجله الحديث، ولا يوجد حديث يخالف ما أجمع عليه العقلاء)<sup>(٨٢)</sup>.

وقال حجة الإسلام الغزالي في: (المستصفى): (بل العقل يدل على صدق النبي، ثم يعزل نفسه، ويعترف بأنه يتلقى من النبي بالقبول ما يقول في الله واليوم الآخر، مما لا يستقل العقل بدركه، ولا يقضي أيضا باستحالته؛ فقد يرد الشرع بما يقصر العقل عن الاستقلال بإدراكه؛ إذ لا يستقل العقل بإدراك كون الطاعة سببا

---

٨٢ - القول الجزل، فيما لا يعذر فيه بالجهل/ص ١٠، ط: دار الكتي، القاهرة، سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

للسعادة في الآخرة، وكون المعاصي سببا للشقاوة، لكنه لا يقضي باستحالة أيضا<sup>(٨٣)</sup>.

القيد الثاني:

مناقضة الأصول، وهذا القيد قد شرحه السيوطي نفسه بقوله: (ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة)<sup>(٨٤)</sup>.

قلت: وهو لا يريد بالخروج عن «دواوين الإسلام من المسانيد والكتب والمشهورة» قضية الراوية، بأن يكون مرويا في غير الكتب المذكورة، بل مراده بالخروج الذي ذكره هو جريان الحديث على سمات الغرائب والأفراد والشواذ، التي تقع معها الريبة فيه، على خلاف السمات المعهود للأحاديث المتداولة، والكلام النبوي المعهود، وقد فصلت القول في ذلك المعنى في كتاب: (إحياء علوم الحديث).

---

٨٣ - المستصفى/١/٣٧.

٨٤ - تدريب الراوي/١/٢٧٧.

وعليه فهذا المعنى بعينه هو الذي جعله الحافظ السيوطي قيداً ثالثاً عبر عنه بـ(مخالفة المنقول)، ومخالفة المنقول هي بعينها مناقضة دواوين السنة، وخروج الحديث عن المعهود من هيئة الراوية المتداولة.

وقد ساق لنا ابن الجوزي - رحمه الله - أنموذجاً عينياً لبيان معنى بطلان الحديث لمناقضته الأصول، وذلك في كتاب الموضوعات، عند كلامه على حديث أن ولد الزنا لا يدخل الجنة، فأورده من حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة، ثم أسند حديث ابن عمرو من ثلاثة طرق، وأسند حديث أبي هريرة من ثلاثة طرق أيضاً، ثم عقب بنقد طرق الحديثين، ثم قال: (ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في قوله تعالى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»)(<sup>٨٥</sup>).

وحاصل ما يستفاد من هذا الموضع من كلام ابن الجوزي، ومن مطابقته بكلام السيوطي أن مخالفة الأصول أو مناقضتها هي مصادمتها للقواعد العامة للشريعة، فينبغي أن ينقل شرح السيوطي لهذا القيد،

إلى القيد الثالث، ويبقى هذا القيد الثاني مشروحا بكلام ابن الجوزي نفسه، فنقول: القيد الثاني من قيود الحديث الموضوع بعد مباينته للمعقول هو: مناقضته للأصول، وهي ورود الحديث على معنى أو هيئة تصادم قواعد الشرع المستفادة من مجموع نصوصه ومبادئه، بحيث لا يمكن الجمع ولا التأويل.

وقد كان السخاوي أجود تحريراً؛ إذ قال في: (فتح المغيث) بعد أن حكى عبارة ابن الجوزي: (أو مباينا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل)<sup>(٨٦)</sup>، والقيد الأخير مهم جداً، وهو عدم قابلية التأويل أو الجمع، فهذا هو المعنى المتعين لبطلان الحديث بمناقضته للأصول، حين لا يمكن التأويل، ولا يتأتى وجه من وجوه الجمع.

### القيد الثالث:

مخالفة المنقول، ومعناه أن من تمكن الحديث النبوي من لحمه ودمه، وعرف سَمَتَ كلام النبوة، لكثرة الممارسة، وقوة التمرس بالقرن الحديثي، فإنه يجزم بأن ذلك الحديث المخصوص جار على غير نسق كلام النبوة، وأنه ليس من مشكاتها، قال الحافظ الذهبي في: (الموقظة): (فلكثرة ممارستهم للألفظ النبوية، إذا جاءهم لفظ ركيك، أعني مخالفا للقواعد، أو فيه المجازفة في الترغيب والترهيب، أو الفضائل، وكان بإسناد مظلم، أو إسناد مضى كالشمس، في أثنائه رجل كذاب، أو وضاع، فيحكمون بأن هذا مختلق، ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتتواطأ أقوالهم فيه على شيء واحد)<sup>(٨٧)</sup>.

ولذا فقد استقر تعريف الحديث الموضوع عند الذهبي في الموقظة بقوله: (الموضوع ما كان متنه مخالفا للقواعد، وراويه كذابا)، إلى أن قال: (ولهم في نقد ذلك طرق متعددة، وإدراك قوي، تضيق عنه

---

٨٧ - الموقظة/ص٣٧، ط٥: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.



عباراتهم، من جنس ما يؤتاه الصيرفي الجهبذ الخبير في نقد الذهب والفضة، أو الجوهري في لنقد الجواهر والنصوص لتقويمها<sup>(٨٨)</sup>.

والحاصل أن الحديث الموضوع له عندهم واحد من قيود، إما مباينة الأحكام العقلية المستقرة، وإما مناقضة قواعد الشريعة، وإما جريانه على غير سمت الكلام النبوي، فيما يجزم به الحافظ النقاد الممارس.

ويؤول كلام ابن الجوزي إلى أن الموضوع عنده هو الباطل في ذاته، قال ابن تيمية رحمه الله، قال: (فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذى قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء)<sup>(٨٩)</sup>.

---

٨٨ - الموقظة/ص٣٦.

٨٩ - مجموع الفتاوى/١/٢٤٨.

## فصل

في ذكر تأليف الحفاظ والنقاد حول كتاب:  
(الموضوعات) للإمام ابن الجوزي

ألف الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- كتابه: (الموضوعات)، فاعتنى الحفاظ بتحريره ومراجعته، والتدقيق في بحوثه، وتراكت تأليفهم حوله، مما يدل على عناية العلماء بكتاب من جهة، ويدل على مقدار ما بذله الحفاظ والنقاد من أنظار وتحريرات، تنضج بها بحوث الكتاب من جهة أخرى، ولا تكاد تختصر الكتابات في التعقب على ابن الجوزي في بحوث كتاب الموضوعات، والمنثور المفرق من ذلك في أثناء كتب الأئمة كثير جداً، بخلاف من أفرد لذلك تأليفاً مستقلاً.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في: (نشر العلمين المنيفين): (وقلَّ أن جاء بعد ابن الجوزي حافظٌ إلا وتعتَّب عليه في بعض أحاديثه)<sup>(٩٠)</sup>.

---

٩٠ - نشر العلمين المنيفين، في إحياء الأبوين الشريفين/ص ١٩، طبع ضمن مجموع رسائل السيوطي في نجات أئمه صلى الله عليه وسلم.

وقال العلامة المحدث السيد عبد العزيز الصديق الغماري في:  
(التهاني): (أما موضوعات ابن الجوزي رحمه الله تعالى فقد اعتنى  
الحفاظ وأهل الحديث بالتعقيب عليها، والانتقاد، وبيان ما فيها من  
الخلل والخطأ، بحيث لم يذروا فيها ما يروج على غير أهل الحديث إلا  
بينوه أتم بيان) (٩١).

وقال الدكتور عمر حسن فلاته في: (الوضع في الحديث): (أما كتابه  
فيعد أشهر كتب الموضوعات، إن لم يكن أشهرها على الإطلاق، وهو  
بحسب ما وقفت عليه أول مصنف بهذا الترتيب، وكل من ألف على  
هذا النهج إنما حذا حذوه، ونهج سبيله، وجعل كتابه أصلاً، وسائر  
الكتب المؤلفة بعده على منهجه إنما هي: إما اختصار، وإما انتقاد،  
وإما ذيل) (٩٢).

---

٩١ - التهاني/ص ٩.

٩٢ - الوضع في الحديث/٣/٤٥٥.

وأما من أفرد تأليفاً لاختصار كتاب موضوعات الإمام ابن الجوزي،  
أو التعقب والانتقاد والاستدراك عليه، فجماعة من الحفاظ وأهل  
الصنعة:

فمنهم العلامة ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي ت ٦٢٢هـ،  
في رسالته المشهورة: (المغني عن الحفظ والكتاب)، فقد صرح  
الحفاظ أنه اقتضبها من كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وما زاد  
من قبل نفسه شيئاً، قال الحافظ ابن حجر في: (القول المسدد): (قوله:  
«أورده عمر بن بدر الموصلي»، قلت: لا اعتداد بذلك؛ فإنه لم يكن  
من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخصه، ولم يزد من  
قبله شيئاً) (٩٣)، وقال العلامة اللكنوي في: (الرفع والتكميل): (وعمر  
بن بدر الموصلي، مؤلف رسالة الموضوعات، ملخصة من موضوعات  
ابن الجوزي) (٩٤).

---

٩٣ - القول المسدد/ص ٢٠.

٩٤ - الرفع والتكميل/ص ٣٢٨.

واختصره العلامة الإمام الشيخ تاج الدين الفزاري عبد الرحمن بن سباع بن ضياء الدين، أبو محمد الفزاري، شيخ الشافعية في زمانه، قال الحافظ ابن كثير في: (البداية والنهاية): (وله اختصار الموضوعات لابن الجوزي، وهو عندي بخطه)<sup>(٩٥)</sup>.

ولخصه الحافظ الشمس الذهبي ت ٧٤٨هـ رحمه الله تعالى، فحذف أسانيده، وخلص كلام ابن الجوزي على الأحاديث، وأشار إلى العلل التي ارتضاها، وحررها في عبارة سريعة، وتلخيص الحافظ الذهبي هذا مطبوع ومتداول<sup>(٩٦)</sup>.

ثم اختصره الإمام ابن القيم ت ٧٥١هـ رحمه الله في كتابه المشهور: (المنار المنيف) كما ذهب إلى ذلك العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تقديمه لكتاب: (المنار المنيف) رغم عدم تصريح ابن القيم بذلك، قال الشيخ عبد الفتاح: (وهذا الكتاب اللطيف الحجم، الغزير

---

٩٥ - البداية والنهاية/١٣/٣٢٥/ ط: مكتبة المعارف، بيروت.

٩٦ - طبع تلخيص الحافظ الذهبي هذا بعنوان: (تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي)، في مكتبة الرشد، وشركة الرياض، كلاهما بالرياض، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

العلم، اختصر فيه الإمام ابن القيم كتاب الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المسمى: الموضوعات ، وأحسن الاختصار وأجاده، واستوفى في هذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب الذي بلغت صفحاته أكثر من ألف صفحة، فقد استخلص من الأبواب التي ساقها ابن الجوزي بأحاديثها: ضوابط وكليات وأمارات تدل على الحديث الموضوع في ذلك الباب.

ولم يذكر هو اختصاره لكتاب الموضوعات تصريحاً أو تلويحاً، ولكن المقابلة بين الكتّابين تثبت ذلك بأيسر النظر للعارف بهذا الشأن، وقد سمي في بعض فصول هذا الكتاب ابن الجوزي، ونقل عنه كلامه في كتابه الموضوعات بالحرف دون أن يعزوه إليه<sup>(٩٧)</sup>.

ولشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى - تأليف في التعليق والتعقب على موضوعات ابن الجوزي، قال الحافظ السخاوي في: (الجواهر والدرر): (لم يكمل، شرع فيه)<sup>(٩٨)</sup>، وقال

---

٩٧ - المنار المنيف/ص ١١٠.

٩٨ - الجواهر والدرر/٢/٦٦١، وفهرس القهارس والأثبات/١/٣٣٦.

الحافظ السيوطي رحمه الله في: (السبل الجلية): (ورأيت في فهرس مصنفات شيخ الإسلام أنه شرع في تأليف «تعقبات على ابن الجوزي»، ولم أقف على هذا التأليف)<sup>(٩٩)</sup>.

واختصر موضوعات ابن الجوزي أيضا العلامة جلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس في كتاب: (تلخيص الموضوعات)، وقد اطلع الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا المختصر، وعلق على حواشيه فوائد وتعقبات، يكثر ابن عراق في: (تنزيه الشريعة) من النقل منها.

فقد رأيت العلامة ابن عراق ينقل منها في غير موضع في: (تنزيه الشريعة)، قال مثلا: (وذكر ابن درباس هذا الحديث في مختصر الموضوعات، وقال إن ابن الجوزي اتهم به هناد النسفي، فكأنه وقع

---

٩٩ - السبل الجلية، في الآباء العلية/ص ٨، طبع ضمن مجموع رسائل للحافظ السيوطي في نجاة أبي النبي صلى الله عليه وسلم، عنوانه: (رسائل الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، في تحقيق نجاة أبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآبائه، وأنهم من أهل الجنة في الآخرة، بعناية العلامة الشيخ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية الأسبق، ط: مطبعة المدني، القاهرة.

في بعض نسخ الموضوعات<sup>(١٠٠)</sup>، وقال: (ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية مختصر الموضوعات لابن درباس ما نصه)<sup>(١٠١)</sup>، مع تصريح ابن عراق في مقدمة (تنزيه الشريعة) بأن الكتاب المذكور من مواده ومصادره.

واختصر موضوعات ابن الجوزي أيضا العلامة الحافظ قطب الدين أبو الخير الخيضي، محمد بن محمد بن خيضر، المتوفى سنة ٨٩٤هـ، في كتاب اسمه: (البرق اللوع، لكشف الحديث الموضوع)، اختصر فيه كتاب الموضوعات لابن الجوزي رحمه الله تعالى، وناقشه في كثير منها، وزاد عليه مما تركه كثيرا، بقاء في مجلدين<sup>(١٠٢)</sup>.

---

١٠٠ - تنزيه الشريعة/٢/٢٦٠.

١٠١ - تنزيه الشريعة/١/١٧٧، وانظر أيضا: /١/٢٢٩، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣١١، /٢/١١٢، ٢٦٤.

١٠٢ - ذكر ذلك القطب الخيضي بنفسه في الترجمة التي عقدها لنفسه، في كتابه: (الاكتساب، في معرفة الأنساب)، وهو مخطوط، وقد نقل ترجمته المذكورة الدكتور أحمد حاج محمد عثمان، في أوائل تحقيقه لكتاب: (زهر الرياض)/ص ١٥/ للقطب الخيضي، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، وانظر: نظم العقيان للسيوطي/ص ١٦٢/، وكشف الظنون/١/٢٣٩، ثم انظر أيضا: الضوء اللامع للسخاوي/٩/١١٩، مع تحاملات منه على القطب الخيضي، ثم انظر بعده: مناداة الأطلال/ص ٦/ لعبد القادر بن بدران، فإن فيه تعقبات منه على السخاوي في ما أتى به في ترجمته للقطب الخيضي، رحم الله الجميع.



قلت: ثم قام الحافظ السيوطي ت ٩١١ هـ رحمه الله بسلسلة من التصانيف، مثلت أكبر مجهود علمي متكامل، ومتعاقب الأطوار، في تحرير كتاب ابن الجوزي، وإعادة صناعة بحوثه، والتدقيق فيها، مع الزيادة في مواد الكتاب وموارده، فألف كتابه: (الآليء المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة) (١٠٣)، وقد علق فيه أسانيد ابن الجوزي، وذكر منها موضع الحاجة، وأتى بالمتون، وبكلام ابن الجوزي عليها، وتعقب كثيرا منها، وتبع كلام الحفاظ في تلك الأحاديث، ثم ذيل على الآليء بذييل مشهور اسمه: (ذيل الآلي)، وطريقته فيه أنه أورد فيه جملة من الموضوعات التي لم يُلِّم ابن الجوزي بذكرها، كما صرح بذلك في مقدمته (١٠٤)، ثم أفرد ما تعقب فيه ابن الجوزي خصوصاً بكتاب آخر سماه: (النكت البديعات، على الموضوعات) (١٠٥)، ثم اختصر كتاب النكت هذا في كتاب آخر سماه: (التعقبات، على الموضوعات)، ولعل الأصح أن كتاب التعقبات هو بعينه كتاب النكت البديعات.

- 
- ١٠٣ - طبع مرة في دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ومرة ثانية في دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، تحقيق: صلاح محمد عويضة.
- ١٠٤ - وقد طبع كتاب ذيل الآليء في مجلد، بتحقيق: جلال علي، في دار الإمام الرواس، بيروت، سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٠٥ - وقد طبع كتاب النكت البديعات في مجلد، في دار الجنان، سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

فهذا الجهد العلمي الضخم الذي قام به الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- حول كتاب الموضوعات، من خلال هذه السلسلة من التصنيف، يمثل خطوة فارقة في تحرير الكلام على الكتاب، وعلى طائفة كبيرة من الأحاديث، التي وقع النزاع في القول بوضعها.

ثم اختصره شخص مجهول في كتاب عنوانه: (مختصر الآليء المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة)، كما في فهرس آل مؤسسة البيت لمخطوطات الحديث النبوي الشريف<sup>(١٠٦)</sup>.

ثم جاء العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكاظمي ت ٩٦٣هـ فألف كتابه: (تنزيه الشريعة المرفوعة)، قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكاظمي ت ١٣٤٥هـ في: (الرسالة المستطرفة): (ولأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكاظمي المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة كتاب، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي، ورتبه على

---

١٠٦ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله/١٣٢٩/٢، منشورات مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الأردن.

ترتيبهما، وأهداه الى السلطان سليمان خان، سماه: تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الاخبار الشنيعة الموضوعة<sup>(١٠٧)</sup>.

قال الإمام ابن عراق في خطبة (تنزيه الشريعة): (وللإمام الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي فيها كتاب جامع، إلا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع، وقد اعتنى شيخ شيوخنا الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر الأسيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه: «الآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة»، ثم عمل ذيلًا ذكر فيه أحاديث موضوعة، فأتى ابن الجوزي، وأفرد أكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه: «النكت البديعات»، وهذا كتاب، نلخصت فيه هذه المؤلفات، بحيث لم يبق لمحصله إلى ما سواه التفات، وبالغت في اختصاره وتهذيبه، وتبعت الآلئ في تراجمه وترتيبه<sup>(١٠٨)</sup>.

---

١٠٧ - الرسالة المستطرفة/ص ١٥٠، تحقيق: محمد المنتصر الكفاني، ط: دار البشائر، بيروت.

١٠٨ - تنزيه الشريعة ٣/١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩ هـ.

ثم جاء العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الحرثي القاسي المالكي نزيل المدينة المنورة المتوفى بها سنة ثلاث وأربعين ومائة فألف اختصاراً لكتاب: (الآلئ)، ذكره الكافي في: (الرسالة المستطرفة) (١٠٩).

ثم جاء العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني النابلسي الحنبلي ت ١١٨٨ هـ فاختصر موضوعات ابن الجوزي رأساً في كتاب اسمه: (الدرر المصنوعات، في الأحاديث الموضوعات) (١١٠)، وكان هذا عمل آخر بجوار كتاب (الآلئ المصنوعة)، فحتاج إلى مطالعة منهج مؤلفه في تحرير كتاب: (الموضوعات).

ثم أفرد الشيخ عبد الوهاب بن محمد غوث بن محمد بن أحمد المراسي تصنيفاً جمع فيه الرجال المذكورين في الآلئ المصنوعة وفي ذيله، وسماه: (كشف الأحوال، في نقد الرجال)، أي المذكورين في الآلئ

---

١٠٩ - الرسالة لمستطرفة/ص ١٥٠، والسيد عبد الحي الكافي في فهرس  
القهارس/١/٣٤٣.

١١٠ - كما في ترجمته في فهرس القهارس/٢/١٠٠٣.

المصنوعة وذيلها للسيوطي، كما نبه عليه السيد محمد بن جعفر الكاظمي  
في: (الرسالة المستطرفة) (١١١).

ثم جاء العلامة الكبير، مسند الدنيا، المحدث السيد محمد عبد الحي بن  
عبد الكبير الكاظمي ت ١٣٨٢ هـ فألف كتابا اسمه: (الدرر المرفوعة،  
عن حكم الآلآي المصنوعة) (١١٢).

ثم جاء العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري  
ت ١٤١٨ هـ، فقام بجهود جلييلة في خدمة كتاب: (الآلآي المصنوعة)،  
حيث اعتنى بالكتاب، وانكب عليه، حتى تخرج به في الصنعة  
الحديثية، من كثرة المطالعة والتأمل لكتاب الآلآي، ثم أنشأ حوله  
غير كتاب، فرتب أحاديث كتاب الآلآي في جزء سماه: (الجواهر  
المرصوعة، في ترتيب أحاديث: الآلآي المصنوعة)، ثم أنشأ كتابا آخر  
فيه تعليقات نفيسة، واستدرج كات مهمة، سماه: (الجواهر الغوالي، في

---

١١١ - الرسالة المستطرفة/ص ٢١١.

١١٢ - كما في أول فهرس القهارس والأثبات ٢٩/١، تحقيق الدكتور إحسان عباس،  
ط: دار الغرب الإسلامي.

الاستدراك على كتاب الآلي) كلاهما مخطوط<sup>(١١٣)</sup>، وطريقته في الأخير أنه بناه على جمع الطرق التي تستدرك على الحافظ السيوطي، والتي استخرجها السيد الغماري من مطالعته الواسعة للأصول المسندة، وللأجزاء الحديثة المنشورة هنا وهناك، وما زلت أطلب هذا التأليف المهم، ولكنني لم أظفر به إلى الآن.

ثم قام الأستاذ أيمن محمد الشبراوي بإخراج كتاب رتب فيه أحاديث الآلي المصنوعة، وسمى كتابه هذا بـ: (السرد الموضوعة، في ترتيب الآلي المصنوعة)<sup>(١١٤)</sup>.

وكذلك الأستاذ رياض بن عبد الله عبد الهادي، فقد ألف كتاباً في ترتيب أحاديثه، عنوانه: (الدرر المجموعة، بترتيب أحاديث الآلي المصنوعة)<sup>(١١٥)</sup>.

---

١١٣ - وانظر في ذلك كتاب: التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني/ص ١١ ط: دار الأنصار، القاهرة، وانظر أيضاً كتاب: معجم المؤلفين المعاصرين/١/٣٦٠، ط: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١١٤ - طبع في دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

١١٥ - طبع في دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ.

كما صنع الأستاذ عبد الحميد أحمد الدخاخي فهرسا آخر للكتاب، طبع بعنوان: (الفوائد المجموعة، في ترتيب أحاديث الآل المصنوعة) (١١٦).

ومن مجموع ما سبق يتضح أن كتاب (الآل المصنوعة)، هو واسطة العقد، وهو مجمع دراسات الحافظ السيوطي، وخلاصة اجتهاداته ومطالعاته وبحوثه حول كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي رحمه الله تعالى.

ثم إن هناك سلسلة أخرى من التصانيف، قامت حول كتاب ابن الجوزي رحمه الله، لكنها لم تتعرض للكتاب كله، بل انتقت بعض بحوثه وتعقبها، كمثّل الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي وهي في مسند أحمد، أو الأحاديث التي أوردها وهي في السنن الأربعة.

بيان ذلك أن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - قد التقط من كتاب الموضوعات كل الأحاديث التي وقعت فيه، وهي في مسند الإمام أحمد، وتوسع الحافظ في بحث أسانيد رواياتها،

---

١١٦ - طبع في دار المرابطين، بالإسكندرية، سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ذبا عن المسند، ونفيا للوضع عن أحاديثه، فأخرج كتابه الجليل،  
الممتليء بالفوائد والتحقيقات، رغم وِجَازَةِ جَمِّهِ، وصِغَرِ جِرْمِهِ:  
(القول المسدد، في الذب عن المسند)، فجاء كتابا حافلا بديعا، قال  
في آخره: (هذا آخر ما تتبعته من الأحاديث، التي أوردها ابن الجوزي  
في الموضوعات، ولم يذكرها شيخنا، وهي على شرطه؛ لكونه لم يقتصر  
في الحكم عليها بالوضع على النقل عن شخص مخصوص، بل اعتمد في  
الغالب على ابن الجوزي، فسلكت مسلكه في ذلك، والذي أقول:  
إنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع، لما بينته من الأجوبة عقب  
كل حديث) (١١٧).

لكن فائته أحاديث، فاستدركها عليه الحافظ السيوطي في ذيل، جمع  
فيه عددا من تلك الأحاديث، التي بقيت في الموضوعات، وهي في  
مسند أحمد.



ثم ذيل العلامة الشيخ صبغة الله بن محمد غوث المدراسي على الحافظ السيوطي، برسالة اسمها: (التحقيقات، على الموضوعات، في مسند الإمام أحمد)، وذيل المدراسي مطبوع مع (القول المسدد)<sup>(١١٨)</sup>.

ثم جمع الحافظ السيوطي ذيلًا آخر، على نسق كتاب: (القول المسدد)، لكنه خاص بالأحاديث التي وقعت في السنن الأربعة، وذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وسماه: (القول الحسن، في الذب عن السنن).

قال الحافظ السيوطي في: (تدريب الراوي) وهو يتكلم على (القول المسدد): (وذيلت على هذا الكتاب بذيل، في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند، وهي أربعة عشر، مع الكلام عليها.

ثم ألفت ذيلًا لهذين الكتابين، سميته: «القول الحسن، في الذب عن السنن»، وأوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثًا، ليست بموضوعة، منها ما هو في سنن أبي داود، وهي أربعة أحاديث، منها حديث صلاة

---

١١٨ - طبع في مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ.

التسبيح، ومنها ما هو في جامع الترمذي، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً،  
ومنها ما هو في سنن النسائي، وهو حديث واحد، ومنها ما هو في ابن  
ماجه، وهو ستة عشر حديثاً.

ومنها ما هو في صحيح البخاري، رواية حماد بن شاكر، وهو حديث ابن  
عمر: «كيف يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يحبون رزق سنتهم»، هذا  
الحديث أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه للبخاري، وذكر  
سنده إلى ابن عمر، ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة،  
وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر، فهذا حديث ثانٍ من  
أحاديث الصحيحين.

ومنها ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح، تخلق أفعال العباد،  
أو تعاليقه في الصحيح، أو في مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح،  
كمسند الدارمي، والمستدرك، وصحيح ابن حبان، أو في مؤلف معتبر،  
كتصانيف البيهقي، فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثاً يعلمه موضوعاً،

ومنها ما ليس في أحد هذه الكتب، وقد حررت الكلام على ذلك حديثاً حديثاً، فجاء كتاباً حافلاً<sup>(١١٩)</sup>.

والحاصل أن جملة ما ألفه الحافظ السيوطي حول كتاب الموضوعات عدة كتب: (الآلئ المصنوعة)، و(ذيل الآلئ)، و(النكت البديعات)، و(التعقبات)، و(ذيل القول المسدد)، و(القول الحسن)، وأن كتاب (الآلئ المصنوعة) من بين تلك الكتب هو غررتها، وشامتها، وهو واسطة عقد تصانيفه رحمه الله حول كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

ثم إن كل ما سبق من التأليف حول موضوعات ابن الجوزي دائر في فلك الاختصار، أو التذيل، أو التعقب والانتقاد، أو الفهرسة، وما إلى ذلك، وبقيت من وراء ذلك أصناف من التأليف، منها معارضة كتاب الموضوعات، والتأليف على نمطه، ومن ألف بهذه الطريقة العلامة محمد بن موسى بن علي بن عبد الصمد، أبو البركات وأبو المحاسن، المراكشي الأصل، المكي، الشافعي، سبط العفيف اليافعي

ويعرف بابن موسى، قال الحافظ السخاوي في: (الضوء اللامع):  
(وعمل شيئاً على نمط الموضوعات لابن الجوزي) (١٢٠).

لكن تفرد الإمام الحافظ الجليل الضياء المقدسي محمد بن عبد  
الواحد ت ٦٤٣هـ صاحب المختارة، بتأليف فريد، حول موضوعات  
شيخه ابن الجوزي، ألا وهو أنه قام بترتيب كتاب الموضوعات على  
الأطراف، وسماه: (أطراف الموضوعات لابن الجوزي)، قال الحافظ  
ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى - في: (الذيل على طبقات الحنابلة):  
في سياق تعداد مؤلفات الحافظ الضياء رحمه الله تعالى: (أطراف  
الموضوعات لابن الجوزي، في جزأين) (١٢١).

---

١٢٠ - الضوء اللامع/ ١٠/ ٥٧، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.  
١٢١ - الذيل على طبقات الحنابلة/ ٣/ ٥٢٠، ط: مكتبة المبيكان، سنة ١٤٢٥هـ -  
٢٠٠٥م، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

## فصل

في أن كتاب: (اللائيء المصنوعة) هو أجود كتب الحافظ  
السيوطي في الصناعة الحديثية على الإطلاق

كثرت تصانيف الحافظ السيوطي - رحمه الله - في الفنون الحديثية المختلفة، وخدم الحديث الشريف وعلومه من جهات متعددة، فصنف في علوم الحديث، وأهم تصانيفه في ذلك: (تدريب الراوي)، وشرح عدداً من الكتب الحديثية الكبرى، كما في شروحه على الكتب الستة، والموطأ، ومسند الشافعي وغيرها، وخرج أحاديث عدد من الكتب كما في تخريج أحاديث المواقف للعلامة السعد، والشفاء للقاضي عياض، وصنف في الرجال كما في كتابه: (شدّ الرجال، في ضبط الرجال)، وألف في الكنى والأنساب كما في كتاب: (لب الباب، في تحرير الأنساب)، وألف في شرح غريب الحديث كما في اختصاره لنهاية ابن الأثير، وألف في ضبط التصحيقات الواقعة في بعض الأحاديث كما في كتابه: (التطريف، في التصحيح)، وأعرب الحديث الشريف كما في كتابه: (عقود الزبرجد، في إعراب المسند)، وأملى المجالس الحديثية المتعددة، وبعض أماليه محفوظ

في دار الكتب، وقد طالعتُ بعضها، وخرَّجَ لنفسه ولبعض مشايخه المعاجم والأثبات والمشیخات، التي يحرر فيها أسانيده هو، ومروياته ومسموعاته، كما في: (زاد المسير) وغيره، وألَّفَ في أسباب ورود الحديث كما في كتاب: (اللمع)، وألَّفَ الجوامع الحديثية التي اجتهد فيها في العزو والتخريج، كما في: (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير)، إلى غير ذلك من أوجه نشاطه الحديثي الجمّ.

وقد اشتملت الكتب التي التزم فيها العزو على اجتهاد منه، في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، خالفه في ذلك من خالفه، ووافقه من وافقه، إلا أن أحكامه المذكورة كانت إجمالية، بمعنى أنه كان يجتهد عنده هو في النظر في الرجال، ونقدهم، ويسبر طرق الحديث، حتى إذا ما انفصل عن حكم في الحديث يرتضيه، فإنه كان يثبت على الورق نتيجته، فصرنا نرى في: (الجامع الصغير) نتائج بحوثه في الحكم على الأحاديث ونقدها.

وعليه فقد ظلَّ جانبٌ ضخمٌ من جوانب معرفته بالصنعة الحديثية مخفياً مطوياً، ألا وهو جانب التطبيق والممارسة، والمقدمات البحثية التي

ما سجل لنا منها في تلك الكتب إلا نتائجها فقط، فقد كان يمارس النظر في الأسانيد، لكنه لا يدون إلا النتائج، فغابت عنا مسالكة في ممارسة الصنعة الحديثية، وغاب عنا شهود مهاراته الفنية في العزو والاعتبار والنقد والتعليل والتعقب، وتحرير الحكم على الرجال وعلى الأسانيد.

ومن المعلوم أن هذا الجانب هو عمق صناعة المحدث على الحقيقة، وهو الذي يبرز فيه فقه المحدث وبصره بآليات الصنعة الحديثية، وقد نصّ هو - رحمه الله تعالى - على ذلك، فقال في: (طبقات الحفاظ): (العمدة في علم الحديث: معرفة صحيحه وسقيمه وعمله، واختلاف طرقه ورجاله جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة) (١٢٢).

وهذا هو الجانب الذي برز بوضوح في كتاب: (الآلئ المصنوعة)، حيث دأب على التصريح بمقدمات أحكامه على الأحاديث، وصار يُجري على الورق مهاراته الصناعية الدقيقة، فيناقش، ويعلل، ويتعقب،

ويوازن بين أحكام النقد على الرجال، ويستدرك طرقاً، ويتوسع في تراجم الراوة، ويقبل من كلام ابن الجوزي ويردّ، ويتتبع كلام من سبقه من الحفاظ في أحكامهم، فصرّح في هذا الكتاب بالمسالك التي كان يطويها في كتبه الأخرى.

وقد لخص الحافظ السيوطي بنفسه منهجه في كتاب: (الآلئ)، ووصف عمله فيه، فقال في (تدريب الراوي) وهو يتكلم عن موضوعات ابن الجوزي: (قد اختصرتُ هذا الكتاب، فعلقت أسانيده، وذكرت منها موضع الحاجة، وأتيت بالمتون، وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبت كثيراً منها، وتبعت كلام الحفاظ في تلك الأحاديث، خصوصاً شيخ الإسلام في تصانيفه وأماله) (١٢٣).

بل توسع هو أيضاً في شرح منهجه في كتاب: (الآلئ)، بإسهاب زائد على ذلك، في مقدمة كتابه: (النكت البديعات، على الموضوعات)، قال هناك: (وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من اعتنى بشأنها، فاختصرتها، معلقاً أسانيدها، وتعقبت منها كثيراً على وجه



الاختصار، على نحو ما صنع الذهبي في المستدرک، ثم جمعت کتبا حافلا في الأحادیث المتعقبة خاصة، بسطت فيها الکلام على کل حدیث، مع ذکر طرقها وشواهدھا، وما وقفت علیه من کلام الحفاظ، وما عثرت أنا علیه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غیر أن الهمم عن الاعتناء بتحصیلہ قواصر، وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلا، فما ظنک بهم في هذا العصر الدائر، فأردت أن أخلص الکتاب المذكور في تألیف وجیز، اقتصرت فيه على إيراد الحدیث على طريقة الأطراف، وأعقبه بذكر من أعله به، ثم أردفه برده، إما بتوثيقه، وإما بذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجہ من الأئمة المعتبرة في شيء من کتبه الجلیلة، وما هو هذا (١٢٤).

قلت: فهذا وصفٌ تفصیلیٌ دقیقٌ لخطة في الکتاب، وبيانٌ وافٍ لشروطه ومنهجه، وعرضٌ للوظائف العلبية المتعاقبة والمتداخلة التي قام بها، والکتاب من وراء ذلك حافل بوجوه الإفادة، على نحو ما

---

١٢٤ - النکت البديعات/ص٢٩، ط: دار الجنان، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

وصفته، والذي يعيننا هنا هو وجود مسالك نظره ونقده، ولا يعيننا كونه أصاب فيها أم لم يصب؛ إذ هذا مبحث آخر، وهو مترتب على التصريح بمسالكه في النظر والتعليل، والذي هو أعظم فوائد الكتاب.

ولذا كان عددٌ من المتأخرين من أهل المعرفة بهذا الفن يجعلون كتاب الآليء المصنوعة مفتاحاً لمعرفة صناعة الحديث، قال العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري -رحمه الله تعالى- في كتاب: (التهاني) وهو يتكلم عن كتاب: (الآليء): (وقد وقفتُ عليه، وقرأته، وانتفعت به كثيراً، وإني أوصي طالب الحديث بمزيد عنايته به، كما كان والذي -رضي الله تعالى عنه- يوصيني به، وأخبرني أنه: المفتاح لمعرفة علم الحديث.

وقد صدق -رضي الله تعالى عنه-، فقد لمست ذلك بنفسي، وأخبرني جزاه الله تعالى عني خيراً أن كثيراً من رجال العلم في هذا العصر وسماهم لي، بكتاب الآليء توصلوا إلى الدراية العظيمة بعلم الحديث) (١٢٥).

وهذا من فوائد كتب التخریج عموماً، لما أنها تشتمل على تطبيق عملي، تبرز فيه المهارات الذهنية التي كانت كامنة في أذهان الحفاظ، والتي يراعونها في أحكامهم على الأحاديث، قال العلامة السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري في كتاب: (المؤتسي): (كتب التخریج، وهي كبيرة النفع، جلیلة الفائدة في الباب، تقرب الأقصى من علم الحديث في وقت بسيط، وتعين على معرفة القواعد وتطبيقها، وتسهل طريق النقد؛ لأنها خلاصة أفكار الحفاظ في الحكم على الأحاديث، من تصحيح وتضعیف، وبيان دليل كل واحد منهم، وزبدة أقوالهم في نقد الرجال، وبيان علل الأحاديث، وفي كل هذا علم عظیم لمن تدبره، وفهمه حتى الفهم، زيادة على الاطلاع على طرق الأحاديث، ومعرفة المتابعات والشواهد، ففائدة كتب التخریج لمن يريد التبریز في علم الحديث لا ينكرها إلا من لا يعرف قدر هذا العلم)<sup>(١٢٦)</sup>.

والمقصود أنه كتاب جامع للأحاديث الموضوعة المكذوبة، أو التي ادعي فيها الوضع، مع مناقشة لذلك، أدت إلى توسع في البحث في طرق كل حديث، والنظر في حال الراوي أو الرواة، الذين أُعِلَّ

---

١٢٦ - المؤتسي، في تعريف نفسي/ص٤٣/ مخطوط، في خزانة كتي نسخة منه.

الحديثُ بهم، فإن سلم الحكم عليهم، ورأى صحة تعليل الحديث بهم، انتقل إلى البحث عن متابع له، فإن وجد وإلا بحث له عن شواهد، كل ذلك مع توسع في التعليل والمناقشة، والتدليل والبرهنة، مما يفيد الناظر في الكتاب فائدة كبرى في كيفية النظر في الأسانيد وتعليلها، وكيفية تناول الرجال والموازنة بين ما يخل بقبول حديثهم وما لا يخل، ومعرفة العلل، وكيفية تأملها والتعامل معها، ومطالعة مسالك الحفاظ في رفع الحديث من درجة إلى درجة، أو طرحه وعدم الاعتداد به.

والحاصل أنه كتاب متقن، مفيدٌ في نقد الرجال وسبر الطرق، وهو مدخلٌ جيدٌ للصنعة الحديثية الصرفة، ينتقل به المحدث من طور الدراسة النظرية لقواعد علوم الحديث إلى التطبيق العملي، والممارسة الفعلية، التي توقفه على ضوابط، ومعايير، وقوودٍ لا ينص عليها في كتب القواعد النظرية.

قال الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤ هـ في كتابه الماتع: (ظفر الأمانى) وهو يتكلم على مسالك الترجيح بين كلام

الحفاظ إذا اختلفوا: (وقد توجه السيوطي إلى كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، فلخصه وتعقب عليه في مواضع تشدده، ووافقه في مواضع توسطه، فمن يطالع «موضوعات» ابن الجوزي، يجب عليه أن يطالع «الآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي) (١٢٧).

ومما يدل على أهمية الكتاب على النحو الذي أصفه، معرفة ماهية تعقبات الحافظ السيوطي واستدراكاته، وطبيعة انتقاداته على ابن الجوزي، وذلك أن الحافظ السيوطي رحمه الله طورا يتوسع في عزو الحديث، وجمع مخارجه، وذكر شواهد ومتابعاته، ليدل على أن ابن الجوزي رحمه الله لم يتفقد مدار أسانيد الحديث، وطورا يتوسع في مناقشة ابن الجوزي في حال الراوي الذي أعل ابن الجوزي الحديث به، وطورا يسلم القول القادح في الراوي ثم يتوسع في ذكر طرقه المعلولة، لبيان أن الحمل والعهدة فيه ليست على راو مخصص، وطورا لا يزيد على عزو الحديث نفسه -من نفس الطريق المعلول، الذي

---

١٢٧ - ظفر الأماني، بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني/ص٤٢٧، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٦هـ، مع تعليقاته النفيسة الضافية لشيخ مشايخي العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحم الله الجميع.

أعله ابن الجوزي- إلى مُخْرِجٍ آخَرٍ، يدور سنده على ذلك الراوي بعينه، تدليلاً من السيوطي على سعة اطلاعه على الأجزاء النادرة، والأصول المسموعة المسندة الغريبة، فكان من مقاصد الحافظ السيوطي رحمه الله في كُتَاب: (الآلئ المصنوعة) أن ينبه على ما يستحق النظر في السند، سواء تغيرت بذلك التعقيب حالة السند أو لم يتغير، فإن من علل الأسانيد ما هو قاذح، ومنها ما ليس بقاذح، فكان الحافظ السيوطي كان يسبح في بحرٍ واسع، وفضاءٍ فسيح، من النظر والتعقيب والتدقيق في كل ما شأنه أن يستحق التنبيه عليه من علل الأسانيد، ثم إن ذلك إما أن يسفر بنا عن تغيرٍ لدرجة بعض الأسانيد، بأن ترتقي من الموضوع إلى الشديد الضعف أو الواهي أو الضعيف أو الحسن، بل إلى الصحيح على قلة، وإما أن يسفر بنا عن عدم تغير درجة الحديث، لكن نستفيد منه فوائد صناعية دقيقة، مما هو موضوع كتب علم علل الحديث، إلى غير من الفوائد الصناعية الفنية الحديثية الدقيقة، التي اشتملت عليها تعليقات الحافظ السيوطي رحمه الله.

وقد التزم الحافظ السيوطي بذكر سند ابن الجوزي إلى الكتب التي يخرج منها، ورب مواضع قليلة أبقى فيها السيوطي على إسناد ابن الجوزي الذي يتوصل به إلى الكتاب المصنف، ثم يصله بسند صاحب الكتاب، ولم تتبين لي النكتة العلوية الحديثة التي لأجلها استبقى السيوطي تلك المواضع، ولعل هذا يحتاج إلى جمع كل تلك المواضع على طول كتاب الآلئ المصنوعة، ثم النظر في العلة التي لأجلها استبقى أسانيد ابن الجوزي، وهذه ظاهرة لطيفة من الظواهر العلوية التي تستحق التأمل في كتاب الآلئ المصنوعة.

والذي ينقدح لي أن الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- لم يقف على تلك الأحاديث مسندة في تلك الكتب، فلم يبق له من موضع رأى الحديث فيه مسندا سوى سند ابن الجوزي، فيسوقها بسند ابن الجوزي المذكور، حتى يصير الأمر وكأنها مُخرَّجة بسند ابن الجوزي، لا بسند صاحب الكتاب الأصلي، الذي أسند ابن الجوزي من طريقه، ودخل بسنده على سنده، وهذا يحتاج إلى مزيد تأمل وتبع، وأسأل الله التوفيق.

## فصل

في لحة مهمة عن نسخة خطية نفيسة ونادرة لكتاب (اللائي) تصف لنا تدرج السيوطي في تأليفه، ونستخرج منها فوائد علمية كثيرة

اطلعت على عدد من النسخ الخطية لكتاب (اللائي المصنوعة)، ومارستها فترة، وقابلت بعضها بالمطبوع، فاستفدت من ذلك فوائد جمة، وقد توقف بعض المحدثين عند قضية اختلاف نسخ اللائي المصنوعة، حتى قال ابن عراق في: (تنزيه الشريعة): (ولم يذكر السيوطي الحديث في كتبه، فلعل نسخ الموضوعات تختلف) (١٢٨)، فهذا النموذج قديم من توقف أهل الشأن عند ظاهرة اختلاف نسخ الكتاب.

وقال أيضا في: (تنزيه الشريعة): (لم يقع في حديث أبي هريرة في «اللائي المصنوعة» تعليل يوم الاثنين كسائر الأيام، ويض له في

---

١٢٨ - تنزيه الشريعة/٢/٣٦٤، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.



النسخة التي عندي من الموضوعات، وكتب في هامش النسخة أنه كذلك في الأصل المقابل بنسخة المصنف) (١٢٩).

لكن استلقت نظري من بين تلك النسخ نسخة خطية نفيسة، أطلعتني على فوائد جمّة، وفتحت لي باب التصفح لسنوات مبكرة من حياة الحافظ السيوطي رحمه الله، ومن تدرجه العلمي.

وهي النسخة النفيسة، المودعة في مكتبة الإسكندرية، كتبت سنة ٨٩١هـ، برقم الاستدعاء: (٢٩٧، ١٢٤)، وتقع في: (١١٧) ورقة، في مجلد ضمن مجموع، مسطرتها: (٣١ سطرا)، مقاسها: ٢٥,٦ X ١٨,٢ سم.

وهي نسخة نفيسة جداً، لكونها كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقد سعت في استخراجها واقتنائها، ثم أطلت النظر فيها، فوجدت في آخرها ما نصه: (وفرغ مصنفه نفعنا الله والمسلمين ببركته وبركة علومه، سنة خمس وسبعين وثمانمائة، من الهجرة النبوية، على التمام والكمال، والحمد

لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، تم الكتاب المبارك، على بركة الله وعونه وحسن توفيقه، ووافق الفراغ من تعليقه في سابع شهر ربيع الأول، سنة إحدى وتسعين وثمانمائة، أحسن الله عاقبتها، آمين).

وقد تأملت النسخة المذكورة فلاحظت فوراق ضخمة بين مادتها العلمية وبين بقية المخطوطات والمطبوعات، فانتبت إلى أنها الصورة الأولية التي أخرجها الحافظ السيوطي من الكتاب، ثم إنه شرع في الكتاب مرة أخرى سنة خمس وتسعمائة، فأضاف إليه أضعاف حجمه ومادته، لكن بعد أن خرجت النسخة الأولى، وتداولتها الأيدي، فجعل رحمه الله تلك النسخة الأولية هي الموضوعات الصغرى، وجعل النسخة التامة هي الموضوعات الكبرى، لكن كأن أحدا من أهل العلم لم يتداول النسخة الناقصة باسم الموضوعات الصغرى، لا سيما وقد أثبت السيوطي للنسختين عنوان: (الآلئ المصنوعة)، فكأن النسخة الأولية أهملت أصلا، ولم يلتفت إليها أحد، وجعلوا التعويل والاعتماد على النسخة التامة النهائية.

وقد ذكر السيوطي هذا التطور التاريخي في إنشاء الكتاب، في أوائل النسخة التامة، فقال في مقدمات (الآلئ المصنوعة): (واعلم أني كنت شرعت في هذا التأليف في سنة سبعين وثمانمائة، وفرغت منه في سنة خمس وسبعين، وكانت التعقبات فيه قليلة، وعلى وجه الاختصار، وكتب منه عدة نسخ، ومنها نسخة راحت إلى بلاد التكرور، ثم بدا لي في هذه السنة وهي سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط، وإلحاق موضوعات كثيرة، فأتت أبا الفرج فلم يذكرها، ففعلت ذلك، فخرج الكتاب عن هيأته التي كان عليها أولاً، وتعدر إلحاق ما زدته في تلك النسخ التي كتبت، إلا بإعدام تلك، وإنشاء نسخ مبتدأة، فأبقيت تلك على ما هي عليه، ويطلق عليها الموضوعات الصغرى، وهذه الكبرى، وعليها الاعتماد) (١٣٠).

قلت: والملاحظ أيضاً أنه شرع في النسخة الأولية من الكتاب سنة سبعين وثمانمائة، وهو من مواليذ سنة تسع وأربعين وثمانمائة، فيكون سنه عند الشروع في الكتاب إحدى وعشرين سنة، وفرغ من تلك

النسخة سنة خمس وسبعين، فيكون سنه عند الفراغ من النسخة الأولى ستا وعشرين سنة، فكأن تلك النسخة الأولى عملٌ تجريبيُّ، كسر به قلم التصنيف، ومارس به التدريب على التخرّيج والتعقب ونقد الطرق، ثم إنه شرع في الكتاب مرة أخرى سنة خمس وتسعمائة، وسنه إذ ذاك ست وخمسون سنة، فكان قد بلغ من النضج العلمي مبلغه، وتضلع من علوم الحديث، وكثرت كتبه التي مارس فيها الصنعة الحديثية، وتضاعف اطلاعه على الأصول والأجزاء المسندة، فخرج الكتاب كتاباً آخر، حافلاً جليلاً، وهو الذي اعتمده وارتضاه.

ويمكن أن يستفاد من النسخة الأولى في دراسة التطور العلمي عند الحافظ السيوطي، والإمام بطريقة تكوينه العلمي، والنظر في مقدار اطلاعه ومعرفته بالصنعة وهو في تلك السن المبكرة، ومقدار ما طرأ له من تكامل ونضج وتضلع بعد تلك المرحلة بنحو ثلاثين سنة، ومقدار ما طرأ على منهجه ومسلكه النقدي من توسع، واكتساب مهارات علمية زائدة.

هذا وقد اطلعت على نسخة خطية أخرى للكتاب، وهي نسخة مودعة في دار الكتب المصرية، في جزأين، الأول منهما برقم: (١٦١٣٣)، في مائتي ورقة وأربع، وأما الثاني فبرقم: (١٦٠١٦)، في مائتين وتسع وثلاثين ورقة.

وهي نسخة نفيسة، على هوامشها تعليقات دقيقة للشمس محمد العلقمي، تلميذ الحافظ السيوطي، وشارح الجامع الصغير له، وتعليقات أخرى للعلامة محمد الداودي، وتعليقات أخرى تحتها اسم القلقشندي، ولم يتبين عندي من هو.

وقد يقع التباس بين العلامة الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي، تلميذ السيوطي، وبين أخيه العلامة البرهان إبراهيم العلقمي، ومن حرر هذا الفارق وتنبه إليه، مسند الدنيا العلامة السيد عبد الحي الكافي، قال في (فهرس الفهارس): (أما الشمس فهو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، صاحب الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير، وهو في مجلدين، قال عنه الخفاجي في «الريحانة»: «شيخ الحديث، في القديم والحديث، لم تزل سحب إفادته في رياض

الفضل ذوارف، حتى صار وهو العلم المفرد من أعرف المعارف،  
قد تحلى بخدمة الجلال السيوطي كمالاً، ورقى سماء المعالي فزاد جمالاً.

وأما البرهان إبراهيم: فللفضل خليل، وطبعه يحكيه النسيم لولا أنه  
عليل، له كتاب: «تهذيب الروضة» للنووي، وقال الخفاجي أيضاً لما  
ترجم نفسه في «الريحانة» وعد أشياخه: «ومنهم العلامة الفهامة خاتمة  
حفاظ المحدثين إبراهيم العلقمي قرأت عليه الشفا وأجازني به وبغيره  
وشملني نظره ودعاؤه وقال الخفاجي أيضاً أول شرحه على الشفا:  
اعلم أن سندي في هذا الكتاب وغيره من كتب الحديث سلسلة  
الذهب، أعلاها روايتي عن خاتمة المحدثين الشيخ إبراهيم العلقمي،  
وهو عن أخيه الشمس العلقمي، شارح الجامع الصغير، عن  
الجلال السيوطي» (١٣١).

قلت: وأما العلامة محمد الداودي فهو محمد بن علي بن أحمد الداودي  
المالكي، كما هو مثبت بخطه في آخر النسخة.

ثم رأيت نسخة خطية ثالثة، وهي نسخة نفيسة جداً، أنفُس من سابقتها، وهي بخط المملوك جرامرد الناصري الحنفي، كتبها لنفسه، وتاريخ نسخها سنة ٩١٠هـ، فهي منسوخة في حياة المؤلف، مقروءة عليه، ومقاسها ١٩ سم X ٢٨ سم، وقد قرئت على المؤلف، وعليها خطه عند كل فصل، وبآخرها إجازة لكاتب النسخة، الذي قرأها على المؤلف.

والنسخة المذكورة في مكتبة رفاة بسوهاج، ومنها نسخة مصورة في دار الكتب المصرية، وللأسف الشديد، فإنها تكاد تكون مطموسة تماماً، ولا يمكن قراءة كلماتها إلا بعسر ومشقة شديدين.

ثم اطلعت على نسخة مطبوعة طبعة حجرية نادرة، طبعت في الهند، في المطبع العلوي، لمحمد علي بنخش اللكنوي، بأمر المولوي محمد خادم حسين العظيم آباداي، وبعناية المولوي السيد محمد معشوق علي وضبطه وتصحيحه، وكان طبعها في شهر ربيع الثاني، من شهور سنة ١٣٠٣هـ، إلا أنها عند التأمل كثيرة التصحيف والسقط كذلك.

## فصل

في ذكر إسنادي إلى الحافظ السيوطي، في عموم مروياته  
وأسانيده ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (اللاكيء المصنوعة)،  
ثم في ذكر السند منه إلى ابن الجوزي في عموم مروياته  
ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (الموضوعات)

أنبأني العلامة المسند الشيخ أكرم عبد الوهاب محمد أمين الموصلبي،  
والعلامة الأصولي الفقيه المتفزن الشيخ علي جمعة الأزهرى  
مفتي الديار المصرية، والعلامة المسند الشيخ محمد مطيع الحافظ  
الدمشقي: ثلاثهم (١٣٢) عن: مسند العصر، العلامة الفقيه الأصولي  
الشيخ علم الدين أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني

---

١٣٢ - تشرفتُ بأن أسندتُ هنا من طريق ثلاثة من مشايخي، وهم: الشيخ أكرم عبد  
الوهاب، والشيخ علي جمعة، والشيخ محمد مطيع الحافظ، والأول عراقي، والثاني مصري،  
والثالث شامي دمشقي، وبعد أسطر أسندتُ من طريق أربعة آخرين، وهم: السيد إبراهيم بن  
محمد بن الصديق الغماري، والشيخ محمد محمد عوامة، والشيخ محمد سعيد بن هاني الكحيل،  
والسيد عبد الله بن عبد القادر التليدي، ثم أسندتُ من طريق شيوخين آخرين، وهما: الشيخ  
عبد الغني الدقر، والشيخ سلم الحماي، وتراجهم وذكر أسانيدهم جميعا في الثبت الذي  
خرجته لذكر شيوخي في الرواية، والذي أسميته: (معجم الشيوخ)، وهو مطبوع في: ماليزيا،  
نجري سمبلان، صفا فرودقشين (sofa production) سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.



ت ١٤١٠ هـ (١٣٣)، وعن العلامة المحدث الأصولي المتفطن السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري ت ١٤١٣ هـ (١٣٤): كلاهما -الفاداني والغماري- عن شقيق الثاني العلامة الحافظ المحدث الناقد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ت ١٣٨٠ هـ (١٣٥).

(ح) وأعلام من ذلك بدرجة في السند: أنبأني العلامة المحدث السيد إبراهيم بن محمد بن الصديق الغماري ت ١٤٢٣ هـ، والعلامة المحدث الشيخ محمد محمد عوامة الحلبي، والشيخ الصالح المبارك محمد سعيد

---

١٣٣ - أسانيد شيخ مشايخي مسند العصر العلامة الفاداني في أثبات كثيرة متفرقة، وقد جمع الشيخ محمد مختار القلباني كتابا كبيرا، اسمه: (بلوغ الأماني، من أسانيد مسند العصر العلامة الفاداني)، وهو في عشرة أجزاء، ط: دار قتيبة، سوريا، ثم خرج بعد ذلك مجموع فيه عددٌ من أثبات العلامة الفاداني، طبع في: دار البشار، بيروت، سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م تحت عنوان: (أسانيد وإجازات ومسلسلات الفاداني)، فيه اثنا عشر ثبوتا من أهم أثباته.

١٣٤ - أسانيد شيخ مشايخي العلامة المحدث السيد عبد الله بن محمد بن الصديق في ثبته المسمى: (ارتشاف الرقيق، من أسانيد عبد الله بن الصديق)، طبع ملحقا بثبت الإمام الكبير عبد الله الشبراوي، في مطبعة المدني، القاهرة، وفي ترجمته الذاتية المسماة: (سبيل التوفيق، في ترجمة عبد الله بن الصديق)، طبع في مطابع الدار البيضاء، القاهرة، سنة ١٩٩٠ م.

١٣٥ - خرج شيخ مشايخي الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري لنفسه عددا من المشيخات والأثبات، منها: (المعجم الوجيز، للمستعجز)، ط: دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م، ومنها: (البحر العميق، في مرويات ابن الصديق)، طبع في: دار الكتي، القاهرة، (د ت).

بن هاني الكحيل الحمصي، والعلامة السيد عبد الله بن عبد القادر  
 التليدي: أربعتهم عن العلامة الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق  
 الغماري ت ١٣٨٠ هـ عن العلامة المحدث السيد محمد بن جعفر  
 الكّاني ت ١٣٤٥ هـ عن مسند المدينة المنورة أبي الحسن علي بن  
 ظاهر الوتري الحنفي المدني ت ١٣٢٢ هـ، عن العلامة الجليل، مسند  
 مصر في زمانه، وخطيب الجامع الأزهر: البرهان إبراهيم بن علي بن  
 حسن السقا ت ١٢٩٨ هـ (١٣٦).

(ح) وأعلام من ذلك بدرجةٍ أني أروى بالسند السابق إلى الحافظ  
 أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق الغماري: وهو عن العلامة الشيخ محمد إمام  
 السقا ت ١٣٥٤ هـ وهو عن والده العلامة الإمام البرهان إبراهيم  
 السقا ت ١٢٩٨ هـ

---

١٣٦ - ترجمة البرهان السقا وأسانيده في: فهرس الفهارس والأبيات ١/١٣١، بل قال  
 الشيخ محمد مختار القلبياني في: (بلوغ الأمان) ١/١٤٣: (البرهان إبراهيم بن علي السقا،  
 وهو مدار إسناد المتأخرين).

(ح) وأعلام من ذلك بدرجة أني أروي من طريق الشيخين الجليلين: العلامة الشيخ عبد الغني بن محمد علي الدقر الدمشقي رحمه الله، والمعمر فوق المائة، الشيخ محمد سليم الحمامي الدمشقي رحمه الله: كلاهما عن المحدث الأكبر العلامة الإمام الشيخ محمد بدر الدين الحسيني ت ١٣٥٤ هـ<sup>(١٣٧)</sup>: وهو عن الإمام الشيخ البرهان السقا: عن شيخ الإسلام وشيخ الأزهر الشريف الشهاب أحمد بن علي بن عبد الله الديموجي ت ١٢٤٦ هـ: عن مسند الدنيا، الحافظ الجليل، والإمام المحدث، ومركز أسانيد أهل مصر في زمانه: الحافظ محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي ت ١٢٠٥ هـ<sup>(١٣٨)</sup>: عن العلامة المسند المعمر

---

١٣٧ - وأسانيد العلامة البدر الحسيني في غير ما كتاب، فترجم له تليذه العلامة محمد صالح الفرفور في كتاب اسمه: (المحدث الأكبر وإمام العصر، العلامة الزاهد السيد الشريف الشيخ محمد بدر الدين الحسيني كما عرفته)، ط: مكتبة دار الفرفور، دمشق، سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م، ولفضيلة الشيخ محمد رياض المالح كتاب عنوانه: (عالم الأمة وزاهد العصر، العلامة المحدث الأكبر: بدر الدين الحسيني)، وهو مطبوع، ولفضيلة الشيخ محمد عبد الله الرشيد كتاب مهم عن العلامة البدر الحسيني عنوانه: (محدث الشام العلامة السيد بدر الدين الحسيني رحمه الله تعالى بأقلام تلامذته وعارفيه) وهو مطبوع.

١٣٨ - أسانيد الحافظ محمد مرتضى الزبيدي مفرقة في عدد كبير من الأثبات والمشیخات، ما بين منثور ومنظوم، أهمها: (ألفية السند)، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م، وطبع ألفية السند مرة ثانية في: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم، تحقيق: الدكتور محمد بن عزوز، وفي: (المعجم المختص)، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.

داود بن سليمان بن أحمد الشرنوبى المالكي ت ١١٧٠ هـ: عن العلامة الشيخ شمس الدين القيومي: عن العلامة السيد الشريف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن عبد الله بن سعيد الأرميوني ت ٩٥٨ هـ: عن شيخ الإسلام، الإمام الحافظ المتقن الجلال السيوطي ت ٩١١ هـ، بكافة أسانيده ومروياته ومؤلفاته، ومنها كتاب: (الآلَاء المصنوعة).

(ح) وبالسند المار إلى الحافظ محمد مرتضى الزبيدي، وهو عن: الإمام الكبير أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي ت ١١٨١ هـ: عن الإمام الحافظ عبد الله بن سالم البصري ت ١١٣٤ هـ<sup>(١٣٩)</sup>: عن مسند الدنيا الإمام الحافظ محمد علاء الدين البابلي المصري الشافعي ت ١٠٧٧ هـ<sup>(١٤٠)</sup>، عن العلامة الكبير أبي النجا سالم بن

---

١٣٩ - وأسانيد الإمام الشهير عبد الله بن سالم البصري في ثبته الجليل: (الإمداد، بمعرفة علو الإسناد)، طبع غير مرة، منها أنه طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، في حيدر آباد الدكن، في الهند، سنة ١٣٢٨ هـ، وانظر حول جلالة العلامة عبد الله بن سالم البصري، وأثره الواسع في حركة الحديث الشريف في زمانه كتاب: (الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي، إمام أهل الحديث بالمسجد الحرام)، تأليف: العربي الدائر القرياطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.

١٤٠ - تتبع الحافظ محمد مرتضى الزبيدي تلامذة العلامة الحافظ محمد علاء الدين البابلي ت ١٠٧٧ هـ، فجمع فيهم كتاباً نفيساً اسمه: (المربي الكامل، فيمن روى عن البابلي)، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤١٥ هـ، كما جمع في شيوخه كتاباً آخر اسمه: (القجر البابلي، في

محمد السهوري: عن الشمس محمد بن عبد الرحمن العلقمي: عن الإمام  
الحافظ الجلال السيوطي، بمؤلفاته وأسانيده.

ثم إن السند يتصل من طريق الحافظ السيوطي بابن الجوزي وتصانيفه  
وسلاسل أسانيده، والسيوطي يروي ذلك كله من طريق شيخه محمد  
بن مقبل الحلبي، إجازة عن الصلاح ابن أبي عمر، عن الفخر ابن  
البخاري، عن ابن الجوزي رحمه الله.

والسند المذكور إلى ابن الجوزي قد ساقه الحافظ السيوطي في مشيخته  
المسماة: (زاد المسير، في الفهرست الصغير)<sup>(١٤١)</sup>.

وأما أسانيد ابن الجوزي رحمه الله وسلاسل مروياته، وتفصيل ما  
تحمله، ووجوه روايته ففي مشيخته المشهورة<sup>(١٤٢)</sup>، وبالسند المذكور  
إليه نروي مروياته وتصانيفه، ومنها كتابه: (الموضوعات).

---

ترجمة البابلي)، وقد طبع الأخير.

١٤١ - زاد المسير/ص ١٩١، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٨هـ -

٢٠٠٧م، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي.

١٤٢ - مشيخة ابن الجوزي، ط ٣: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

وهذا آخر هذا الجزء الحديثي الأزهري، والحمد لله تعالى على ما أهدم  
وأنعم وأكرم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه  
وسلم تسليما كثيرا.

## فهرس المراجع

(أ)

- \* الاستعاذة والحسبة، من صحح حديث البسملة، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ت ١٣٨٠هـ، ط: مطبعة الشرق، القاهرة، (د ت)، وطبعة أخرى: مكتبة القاهرة، القاهرة، (د ت).
- \* الاقتراح، في بيان الاصطلاح، للتقي ابن دقيق العيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- \* الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤هـ، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- \* أجوبة أحاديث المصاييح، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، المطبوع في أوائل شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بالكشاف عن حقائق السنن، ط: مكتبة تزار مصطفى الباز، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- \* ارتشاف الرحيق، من أسانيد عبد الله بن الصديق، طبع ملحقاً بثبت الإمام الكبير عبد الله الشبراوي، في مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).
- \* أسانيد وإجازات ومسلسلات القاداني، (مجموع فيه اثنا عشر كتاباً من أثبات القاداني ومشيخاته)، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- \* ألفية السند، للحافظ محمد مرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥هـ، ط: مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم، تحقيق: الدكتور محمد بن عزوز.

\* الإمداد، بمعرفة علو الإسناد، للعلامة عبد الله بن سالم البصري، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، في حيدرآباد الدكن، في الهند، سنة ١٣٢٨هـ.

\* الإمام عبد الله بن سالم البصري المكي، إمام أهل الحديث بالمسجد الحرام، تأليف: العربي الدائر الفرياطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

\* إصلاح ابن الصلاح، للحافظ علاء الدين مغلطاي ت ٧٦٢هـ، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، تحقيق صديقنا فضيلة الدكتور ناصر عبد العزيز فرج أحمد.

## (ب)

\* البحر العميق، في مرويات ابن الصديق، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الكتيبي، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م.

\* البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير، ط: مكتبة المعارف، بيروت، (د ت).

\* بلوغ الأمان، من أسانيد مسند العصر العلامة الفاداني، للشيخ محمد مختار القلباني، ط: دار قتيبة، سوريا، سنة ١٩٨٨م.

\* بيان نكت الناكث، المتعدي بتضعيف الحارث، للعلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري، مطبوع ضمن مجموع، في: دار الإمام النووي، الأردن، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.



## (ت)

\* التحفة اللطيفة، في تاريخ المدينة الشريفة، للحافظ شمس الدين السخاوي  
ت ٩٠٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

\* التحقيقات، على الموضوعات، في مسند الإمام أحمد، العلامة الشيخ صبغة  
الله بن محمد غوث المدراسي، طبع بذيّل القول المسدد، ط: مكتبة ابن تيمية،  
القاهرة، سنة ١٤٠١هـ.

\* التقييد والإيضاح، للحافظ الزين العراقي، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٨٩هـ-  
١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

\* التهاني، في التعقيب على موضوعات الصغاني، للعلامة المحدث السيد عبد العزيز  
الغماري، ط: دار الأنصار، القاهرة، (د ت).

\* تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الشمس الذهبي، ط:  
دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق الدكتور عمر  
عبد السلام تدمري.

\* تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي  
ت ٩١١هـ، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: العلامة عبد  
الوهاب عبد اللطيف.

\* تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط: دار الكتب العلمية،  
بيروت، مصورا من طبعة دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٧٤هـ.

\* تعجيل المنفعة، بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، ط:  
دار الكتاب العربي، بيروت.

\* تكملة الإكمال، للإمام الحافظ الأمير أبي نصر ابن ماكولا، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة ١٤١٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي.

\* تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، للحافظ الذهبي، ط: مكتبة الرشد، وشركة الرياض، كلاهما بالرياض، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

\* تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للعلامة أبي الحسن ابن عراق الكافى، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

\* تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، ط: دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

### (ج)

\* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط: مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود الطحان.

\* المجلس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافي، للقاضي أبي الفرج النهرواني، ط ١: عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ومنه طبعة أخرى، طبعت في: مكتبة فياض، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، تحقيق: عادل شوشة.

\* الجواهر والدرر، في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

## (ح)

\* حجة الله البالغة، للإمام الشاه ولي الله أحمد الدهلوي، ط: المطبعة الخيرية، القاهرة، سنة ١٣٢٢هـ.

## (د)

\* درء الضعف، عن حديث: (من عشق ففف)، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ت ١٣٨٠هـ، دار الإمام الترمذي، ودار المصطفى، القاهرة، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

\* الدرر المجموعة، بترتيب أحاديث الآلآئ المصنوعة، للأستاذ رياض بن عبد الله بن عبد الهادي، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ.

## (ذ)

\* الذيل على طبقات الحنابلة، للحافظ ابن رجب الحنبلي، ط: مكتبة العبيكان، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

\* ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي، دار السلف، الرياض، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦، تحقيق: د عبد الرحمن الفريوائي.

\* ذيل الآلآئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: جلال علي، في دار الإمام الرواس، بيروت، سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(ر)

\* الرسالة المستطرفة، لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، للعلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكافي، تحقيق: محمد المنتصر الكافي، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

\* الرفع والتكميل، في الجرح والتعديل، للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحلي اللكنوي، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

(ز)

\* زاد المسير، في الفهرست الصغير، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي.

\* زهر الرياض، في رد ما شنعه القاضي عياض، للقطب الخيضري، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، تحقيق الدكتور أحمد حاج محمد عثمان.

(س)

\* السبل الجلية، في الآباء العلية، طبع ضمن رسائل الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، في تحقيق نجاة أبوي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآبائه، وأنهم من أهل الجنة في الآخرة، بعناية العلامة الشيخ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية الأسبق، ط: مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).

\* سبيل التوفيق، في ترجمة عبد الله بن الصديق، للعلامة المحدث السيد عبد الله الصديق الغماري، ط: مطابع الدار البيضاء، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

\* السرر الموضوعة، في ترتيب الآلئ المصنوعة، للأستاذ أيمن محمد الشبراوي، ط: دار الجليل، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

\* سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط ٩: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ونعيم العرقسوسي.

### (ض)

\* الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الله القاضي.

\* الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

### (ط)

\* طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

\* طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، سنة ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر.

## (ظ)

\* ظفر الأماني، بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، للإمام أبي الحسنات  
اللكثوي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٦هـ، تحقيق  
العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

\* علوم الحديث، للإمام الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، ط: دار الفكر بدمشق،  
ودار الفكر المعاصر ببيروت، س ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: شيخنا العلامة  
المحدث نور الدين عتر.

## (ع)

\* العلل المتناهية، في الأحاديث الواهية، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي ت ٥٩٨هـ،  
ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

\* عالم الأمة وزاهد العصر، العلامة المحدث الأكبر: بدر الدين الحسيني، لفضيلة  
الشيخ محمد رياض المالح، ط: مكتبة القدس، دمشق، سنة ١٩٧٧م.

## (ف)

\* الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي  
الشريف وعلومه ورجاله، منشورات مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي،  
الأردن، سنة ١٩٩١م.

\* فتح الباري، شرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني،  
ط: دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

\* فتح المغيـث، بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين السخاوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

\* فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيعات والمسلسلات، لمسند الدنيا محمد عبد الحلي الكفائي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.

\* الفوائد المجموعة، في ترتيب أحاديث الآل المصنوعة، الأستاذ عبد الحميد أحمد الداخني، ط: دار المرابطين، بالإسكندرية، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

### (ق)

\* القول الجزل، فيما لا يعذر فيه بالجهل، للعلامة المحدث السيد عبد الله بن الصديق الغماري ت ١٤١٣هـ، ط: دار الكتيبي، القاهرة، سنة ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

\* القول المسدد، في الذب عن المسند، للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ.

### (ك)

\* الكشف الإلهي، في شديد الضعف والموضوع والواهي، للعلامة محمد بن محمد الطرابلسي السندروسي، تحقيق أستاذنا العلامة الدكتور: محمد محمود أحمد بكار، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ٢٠١١م.

\* كشف الظنون، عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

## (ل)

\* اللائح المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة، للحافظ جلال الدين أبي الفضل السيوطي، ط: المكتبة التجارية، القاهرة، .

\* لسان الميزان، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

## (م)

\* المشنوفي والبتار، في نحر العنيد المعثار، الطاعن فيما صح من السنن والآثار، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: المطبعة الإسلامية بالأزهر، سنة ١٣٥٢هـ..

\* المجروحين من المحدثين، والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ النقاد أبي حاتم محمد بن حبان البستي، ط: دار الوعي، حلب، سنة ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

\* المداوي، لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الكتيبي، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

\* المطالب العالية، بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر، ط: دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية، تحقيق: د سعد بن ناصر، سنة ١٤١٩هـ.

\* المحدث الأكبر وإمام العصر، العلامة الزاهد السيد الشريف الشيخ محمد بدر الدين الحسيني كما عرفته، للعلامة محمد صالح القرفور، ط: مكتبة دار القرفور، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

\* المربي الكامل، فيمن روى عن البايع، الحافظ محمد مرتضى الزبيدي، ط: دار البشائر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.



\* المعجم الوجيز، للمستجير، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

\* المعجم المختص، للحافظ محمد مرتضى الزبيدي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق: نظام يعقوبي.

\* المغير، على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري، ط: دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

\* الموضوعات، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الأستاذ نور الدين بن شكري بن علي بوياس جيلار، وط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: توفيق حمدان، وط: مؤسسة النداء، أبوظبي، سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور محمود أحمد القيسية.

\* الموقظة، للحافظ شمس الدين الذهبي، ط: دار السلام، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: شيخ مشايخنا العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.

\* المؤتبي، في تعريف نفسي، للعلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري، مخطوط، في خزانة كتيبي نسخة منه.

\* محدث الشام العلامة السيد بدر الدين الحسيني رحمه الله تعالى بأقلام تلامذته وعارفيه، لفضيلة الشيخ محمد عبد الله الرشيد، ط: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، ودار الحنان بدمشق، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

\* المستصفي في أصول الفقه، لمحجة الإسلام الغزالي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، تحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر.

\* مشيخة ابن الجوزي، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

- \* معجم الشيخ، لأسامة السيد محمود الأزهرى، وهو مطبوع في: ماليزيا، نجري سميلا، صفا فرودقشين (sofa production) سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- \* معجم المؤلفين المعاصرين، ط: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- \* مقدمة ابن الصلاح، للإمام أبي عمرو ابن الصلاح، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- \* منادمة الأطلال، ومسامرة الخيال، لعبد القادر بن بدران، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٨٥م، تحقيق: زهير الشاوش.
- \* موسوعة علوم الحديث، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- \* ميزان الاعتدال، في نقد الرجال، للحافظ الشمس الذهبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.
- \* مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس ابن تيمية، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

## (ن)

- \* النكت البديعات، في التعقب على الموضوعات، للحافظ السيوطي، ط: دار الجنان، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
- \* النكت على كتاب ابن الصلاح، لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: مكتبة الفرقان، عجمان، سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

\* النكت على مقدمة ابن الصلاح، للإمام البدر الزركشي، ط: أضواء السلف، الرياض، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الدكتور زين العابدين بلا فريج، وط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

\* نشر العلمين المنيفين، في إحياء الأيوين الشريفين، طبع ضمن مجموع رسائل السيوطي في نجاه أبويه صلى الله عليه وسلم، ط: مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).

\* نظم العقيان، في أعيان الأعيان، للمحافظ الجلال السيوطي، ط: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، سنة ١٤١٩هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: فيليب حتى.

## (و)

\* الوافي بالوفيات، للإمام الصلاح الصفدي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى.

\* الوضع في الحديث، للدكتور عمر حسن عثمان فلاته، ط: مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

## الفهرس

صفحة ١ - مقدمة

صفحة ٩ - فصل في أن كتاب: (الموضوعات) لابن الجوزي غير محرر، وأن بحوثه الحديثة النقدية غير دقيقة ولا معتمدة، كما نص عليه الحفاظ الكبار.

صفحة ٢٢ - فصل في المدارك الأربعة التي تطرق الخلل من خلالها إلى كتاب الموضوعات.

صفحة ٤٧ - فصل في بيان ماهية صناعة ابن الجوزي في كتابه، وأنها من باب الحكم لا من باب التعليل.

صفحة ٦٠ - فصل في بيان موارد ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - في كتاب (الموضوعات)، وأن صناعته ونظيره الخاص ظاهر في كتابه، وهو الذي نتعرض لوضعه في موازين أهل الحديث.

صفحة ٦٨ - فصل في تحرير معنى مباينة الأصول ومخالفة المعقول، التي جعلها ابن الجوزي مدرّكه الأكبر في الحكم على الأحاديث بالوضع، مع بيان مدى التقارب والتباعد بين كلامه، وبين ما نقله السيوطي عنه.

صفحة ٨٣ - فصل في ذكر تأليف الحفاظ والنقاد حول كتاب: (الموضوعات) للإمام ابن الجوزي.

صفحة ١٠٢ - فصل في أن كتاب: (الآلء المصنوعة) هو أجود كتب الحافظ السيوطي في الصناعة الحديثة على الإطلاق.

صفحة ١١٣ - فصل في لمحة مهمة عن نسخة خطية نفيسة ونادرة  
لكتاب (الآلئ) تصف لنا تدرج السيوطي في تأليفه، ونستخرج منها  
فوائد علمية كثيرة.

صفحة ١٢١ - فصل في ذكر إسنادي إلى الحافظ السيوطي، في عموم  
مروياته وأسانيده ومؤلفاته، ومن بينها كتاب: (الآلئ المصنوعة)، ثم  
في ذكر السند منه إلى ابن الجوزي في عموم مروياته ومؤلفاته، ومن بينها  
كتاب: (الموضوعات).